

جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل
شهادة الماستر الأكاديمي
تخصص:
محاسبة وتدقيق
الموضوع:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
دراسة حالة مؤسسة سوناطراك - قسم الاستكشاف بومرداس -

تحت إشراف الأستاذ:

شنوف شعيب

من إعداد الطالبين:

جاب الله أيمن

ناغش وسيم

رقم المذكرة: 174

السنة الجامعية: 2024/2023 م

شكر وتقدير

قال تعالى: ولئن شكرتم لأزيدنكم

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة. أما بعد يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف "شنوف شعيب" على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة وكل المجهودات التي بذلها وكل النصائح التي قدمها على الصعيد المهني والشخصي.

كما نتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

ونقدم عميق الشكر والإمتنان لموظفي مؤسسة سونطراك - قسم الإستكشاف - ونخص بالذكر السيد خليف أحمد والسيد بن نعمان فريد الذي قدموا لنا كل العون والمساعدة.

إلى كافة من ساعدنا من قريب، ومن بعيد في إنجاز هذا العمل فجزاهم الله عنا خيرا جزاء



الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا الجهد والعمل:

إلى سندي ودافعي إلى طريق النجاح وأقول لكي شكرا لكي يا امي لإنك لم
تستسلمي ابدا ودائما ما كنت تدفعيني لأكون أفضل فأنا لم أكن أستطيع ان
أصبح ما انا عليه بدون دعمك وتوجيهك.

إلى أبي الذي كنت ومازلت وستبقى رمزا لكل شيء جميل في الحياة.

إلى أعظم نعم الله على إخوتي، كل تمنياتي لكم بالنجاح والتوفيق.

إلى أعظم صحبة اعترز بها شكرا على كل اللحظات الجميلة التي جمعتنا طيلة

الخمس سنوات فشكرا لكم، وأتمنى لكم النجاح في حياتكم المهنية.



الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتتميم هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه
ثمره الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله
وأدامها نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني وزملائي الذين قاسموني هذا المشوار في
كل لحظاته رعاهم الله ووفقهم.

إلى كل قسم المالية والمحاسبة جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، وجميع
دفعة 2024 إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من ساهم
بحرف في حياتي الدراسية

وسيم

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بإعداد إطار نظري باستخدام المنهج الوصفي يتضمن عرض مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، كما تم الإعتماد على منهج دراسة حالة من خلال تطبيق الدراسة على المؤسسة الوطنية سونطراك قسم الإستكشاف في الفترة، 2020-2023 وكذا المنهج التحليلي في تحليل مختلف النتائج المتوصل إليها سواء في الجانب النظري أو التطبيقي الذي تضمن تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات والنسب المالية، بالإضافة إلى تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية أهمها أن التحليل المالي له أهمية كبيرة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وكذا التنبؤ بالفشل المالي وإتخاذ قرارات مستقبلية إستراتيجية. ويعتمد هذا على مصداقية القوائم المالية، كما توصلنا من خلال تطبيق النموذج Altman أن المؤسسة معرضة لخطر الفشل المالي، في حين أن المؤسسة في مأمن من الفشل المالي حسب نموذج Kida .

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الفشل المالي، نماذج التنبؤ بالفشل المالي، المؤسسة.

Abstract:

This study aimed to emphasize the role of financial analysis in diagnosing the financial status of economic institutions. To achieve this objective, we developed a theoretical framework using a descriptive approach that presents various theoretical concepts related to the study's subject. Additionally, we employed a case study method by applying the research to the National Company Sonatrach Exploration Division for the period 2020–2023, alongside an analytical method to examine the results obtained in both theoretical and practical aspects. This included analyzing financial statements using financial indicators and ratios, as well as applying financial failure prediction models.

The study yielded several theoretical and practical findings, with the most significant being that financial analysis is crucial for diagnosing an institution's financial condition, predicting financial failure, and making strategic future decisions. This depends on the credibility of the financial statements. Furthermore, the application of the Altman model indicated that the institution is at risk of financial failure, while the Kida model suggested that the institution is safe from financial failure.

Keywords: financial analysis, financial failure, financial failure prediction models, company.

فهرس المحتوى

الصفحة	المحتوى
-	شكر وتقدير
-	الإهداء
IV	الملخص
V	فهرس المحتوى
VII	قائمة الجدول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
X	قائمة الاختصارات
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: منهجية التحليل المالي
03	المطلب الأول: أنواع التحليل المالي
06	المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي
08	المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي
09	المبحث الثاني: أدوات تشخيص الوضعية المالية باستخدام التحليل المالي
10	المطلب الأول: النسب والمؤشرات المالية
21	المطلب الثاني: كيفية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
23	المطلب الثالث: استخدامات التحليل المالي
24	المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية
25	المطلب الأول: دراسة وتحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج
27	المطلب الثاني: دراسة وتحليل جدول التدفقات النقدية
29	المطلب الثالث: استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي

35	خلاصة الفصل
36	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية بمركز الإستكشاف، بومرداس
37	تمهيد:
38	المبحث الأول: لمحة عامة حول مؤسسة سونطراك وقسم الإستكشاف
38	المطلب الأول: لمحة حول مؤسسة سوناطراك
44	المطلب الثاني: لمحة عامة عن قسم الإستكشاف
45	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي قسم الإستكشاف
48	المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية باستخدام المؤشرات المالية المشتركة
48	المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية من خلال الميزانية
53	المطلب الثاني: تحليل الأداء من خلال جدول حسابات النتائج
58	المطلب الثالث: تحليل جدول التدفقات النقدية للخرينة
60	المبحث الثالث: تحليل مؤشرات التوازن المالي والتنبؤ بالفشل المالي
60	المطلب الأول: تحليل مؤشرات التوازن المالي
64	المطلب الثاني: التنبؤ بالفشل المالي
70	المطلب الثالث: تحليل النتائج
71	خلاصة الفصل
72	الخاتمة
77	قائمة المراجع
82	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
34	عرض فئات مؤشر Sherrod	01
48	حساب نسبة الإقتراض	02
49	حساب نسبة الإلتزامات إلى حقوق الملكية	03
49	حساب نسبة الديون طويلة الأجل إلى مدى رأس المال	04
50	حساب نسبة التمويل الدائم	05
51	حساب نسبة التمويل الخاص	06
51	حساب نسبة الإستقلالية المالية	07
52	حساب نسبة السيولة العامة	08
52	حساب معدل التداول السريع	09
53	حساب نسبة السيولة الحالية	10
53	حساب نسبة هامش الربح الإجمالي	11
54	حساب نسبة هامش الربح الصافي	12
54	حساب نسبة العائد على حقوق الملكية	13
55	حساب معدل العائد على الإستثمار	14
55	حساب نسبة العائد على إجمالي الأصول	15
56	حساب نسبة النقدية من النشاط التشغيلي	16
57	حساب نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	17
57	حساب نسبة التدفق التشغيلي من المبيعات	18
58	حساب التغطية النقدية	19
59	حساب التدفق النقدي من النشاط التشغيلي	20
60	حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية	21
60	حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية	22
61	حساب رأس المال العامل الخاص	23
61	حساب رأس المال العامل الإجمالي	24
62	حساب رأس المال العامل الأجنبي	25

63	حساب إحتياج رأس المال العامل	26
64	تطبيق نموذج Altman	27
66	تطبيق نموذج Kida	28
68	تطبيق نموذج Sherrod	29

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
31	مراحل الفشل المالي	01
43	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونطراك	02
46	الهيكل التنظيمي لقسم الإستكشاف	03

قائمة الملاحق

العنوان	الرقم
ميزانية المؤسسة 2020 أصول	01
ميزانية المؤسسة 2020 خصوم	02
ميزانية المؤسسة 2021 أصول	03
ميزانية المؤسسة 2021 خصوم	04
ميزانية المؤسسة 2022 أصول	05
ميزانية المؤسسة 2022 خصوم	06
جدول حسابات النتائج 2020	07
جدول حسابات النتائج 2021	08
جدول حسابات النتائج 2022	09
جدول التدفقات النقدية 2020	10
جدول التدفقات النقدية 2021	11
جدول التدفقات النقدية 2022	12

قائمة الاختصارات

Le sens	المعنى	الاختصار/الرمز
Fonds de roulement	رأس المال العامل	FR
Besoins en fonds de roulement	إحتياجات رأس المال العامل	BFR

مقدمة

مقدمة:

يُعتبر التحليل المالي أحد الأدوات الأساسية لتقييم الأداء المالي وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسات والشركات. في ظل التعقيدات المتزايدة في الأسواق المالية والتغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية، أصبح التحليل المالي ضرورة حتمية لكل من يسعى لفهم الحالة المالية لمؤسسة ما واتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة. وتكمن أهميته في دوره الحيوي الذي يلعبه في عملية اتخاذ القرار، حيث يمكن للمستثمرين، والمديرين الماليين، والمحللين، وأصحاب المصلحة الآخرين من خلاله فهم الأداء المالي للمؤسسة بعمق. يُمكن هذا التحليل من تقييم القدرة على تحقيق الأرباح، وإدارة الديون، والسيولة، والكفاءة التشغيلية. كما يساعد في تحديد المخاطر المالية المحتملة وتقييم القدرة على التوسع والنمو.

يهدف التحليل المالي إلى دراسة وتفسير القوائم المالية باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والمؤشرات المالية التي تساعد في كشف نقاط القوة والضعف في الأداء المالي. يشمل هذا التحليل استخدام النسب المالية، وتحليل التدفقات النقدية، والتحليل الرأسي والأفقي للقوائم المالية، لتقديم صورة شاملة وواضحة عن الوضع المالي للمؤسسة.

في هذا السياق، ومن خلال الدراسات السابقة تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات. سيتم تناول الأسس النظرية للتحليل المالي، والأدوات المستخدمة، وأهميته في صنع القرارات المالية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم دراسة حالة تطبيقية لتحليل الوضعية المالية لإحدى الشركات الكبرى في الجزائر، لشرح كيفية استخدام التحليل المالي في الواقع العملي واستخلاص التوصيات اللازمة لتحسين الأداء المالي.

1. إشكالية الدراسة:

إنطلقا مما سبق ومن خلال الدراسة التي لدينا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة ؟

ولدعم الإشكالية الرئيسية قمنا بطرح الاسئلة الفرعية المتمثلة في:

- ما هي الأدوات المستعملة في التحليل المالي للمؤسسة محل الدراسة؟
- كيف تساهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة؟
- هل يمكن التنبؤ بالفشل أو النجاح المالي للمؤسسة محل الدراسة من خلال النسب والمؤشرات المالية المركبة؟

2. الفرضيات:

- على ضوء الإشكالية والاسئلة الفرعية تم بناء الفرضيات التالية:
- يمكن إستخدام النسب المالية كأدوات أساسية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.
- يمكن تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على المؤسسة محل الدراسة للتنبؤ بفشلها أو نجاحها، إذ يتم اختيار هذه النماذج على حسب المعلومات المتوفرة.
- كل نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند تطبيقها على بيانات المؤسسة محل الدراسة تقدم لنا نفس النتائج.

3. أسباب إختيار الموضوع:

- الأسباب الذاتية:
- الإهتمام الشخصي بكل ما يتعلق بالتحليل المالي والرغبة في التعمق فيها أكثر.
- إسقاط ما قمنا بدراسته في المقياس على أرض الواقع وإكتساب نظرة عملية.
- الأسباب الموضوعية:
- الدور الهام الذي يلعبه موضوع الدراسة على مستوى المؤسسة وإقتصاد البلاد عموماً.
- عدم إعطاء حق هذه الدراسات من قبل المؤسسات الإقتصادية والتي تعود عليها بالنفع إن تم تطبيقها.

4. أهمية الدراسة:

تعتبر دراسة موضوع التحليل المالي ذات أهمية بالغة في إتخاذ القرارات استراتيجية قائمة على بيانات مالية دقيقة التي تساعد الإدارة والمستثمرين وأصحاب المصلحة، كما توفر أدوات لتقييم الأداء المالي للمؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف. كما يمكننا التحليل المالي من تحديد المخاطر المالية المحتملة التي قد تقع فيها المؤسسة، مما يسمح باتخاذ إجراءات وقائية لتجنب الأزمات المالية.

5. أهداف الدراسة:

- يمكن تسطير الاهداف التي نحاول التوصل اليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:
- التعرف على دور التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.
- إبراز مدى فعالية التحليل المالي كونه من الاساليب التي تساعد المدراء الماليين في عملية إتخاذ القرار.
- معرفة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة بالإعتماد على مؤشرات التوازن والنسب المالية.
- إبراز دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في توقع مستقبل المؤسسة محل الدراسة.

6. حدود الدراسة:

بهدف التحكم في موضوع الدراسة ومعالجة الاشكالية المطروحة قمنا بوضع حدود لدراسة تمثلت اساسا في:

حدود موضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في :

- تهتم هذه الدراسة بإبراز كل الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي والفشل المالي.
- التعرف على مختلف المؤشرات والنسب المستخدمة لتحليل القوائم المالية.
- التطرق للنماذج المستعملة لغرض التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية .
- إسقاط الدراسة النظرية على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الإطار المكاني للدراسة: تمت الدراسة الميدانية على مستوى المؤسسة الوطنية سونطراك قسم الإستكشاف - بومرداس -

الإطار الزمني للدراسة: تمت دراسة في الفترة الممتدة من 2020 إلى غاية 2022.

7. صعوبات الدراسة:

واجهتنا صعوبات أثناء قيامنا بهذه الدراسة تمثلت في:

- نقص المراجع المتعلقة بالفشل المالي.
- صعوبة إدارة الوقت والإلتزام بالجدول الزمني للدراسة.
- عدم تطبيق المؤسسة محل الدراسة للموضوع المتطرق إليه وهو التحليل المالي.

8. طريقة جمع المعلومات: بعد اختيار موضوع ومشكلة الدراسة كان لابد من الإعتماد على أدوات لجمع

المعلومات للقيام بالدراسة الموضحة فيما يلي:

الجانب النظري: تم الإعتماد على ما يلي:

- القيام بالبحث عن كتب تتناول هذا الموضوع أو جوانبه المختلفة.
- التطلع إلى اخر ما توصلت إليه الأبحاث من خلال الأطروحات ورسائل الماجستير، بالإضافة إلى بعض المجالات والمطبوعات.

الجانب التطبيقي: تم الإعتماد على ما يلي:

- القيام بمقابلات مع الموظفين لجمع معلومات حول المؤسسة محل الدراسة.
- الإعتماد على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة للفترة الممتدة من 2020 إلى غاية

2022

9. منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات الفرضيات المقترحة من خلال الدراسة تم الجمع بين مجموعة من النماذج كالتالي:

الجانب النظري: تم إعداد الجانب النظري باستخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة المتمثلة في التحليل المالي وظاهرة الفشل المالي، بالإضافة إلى إختيار بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي لدراستها مع الأخذ بعين الإعتبار في عملية الإختيار إمكانية تطبيقها على المؤسسة محل الدراسة، ويتم هذا من خلال البيانات والمعلومات المجمعّة من عدة مصادر (الكتب، المذكرات، المجالات... الخ).

الجانب التطبيقي: تم إعداد الجزء التطبيقي بالإعتماد على منهج دراسة حالة وهذا من خلال محاولة تجسيد الجانب النظري في شكله التطبيقي على مستوى مؤسسة سونطراك - قسم الإستكشاف -، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية، وتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي تم إختيارها مسبقا لكي نتوصل إلى نتائج حول الوضعية المالية للمؤسسة وهل هي معرضة لمشكلة الفشل المالي.

10. الدراسات السابقة:

لقد حضى موضوع دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باهتمام كبير من قبل الباحثين، وفي حدود ما تم الإطلاع عليه قمنا باختيار أهم الدراسات التي تناولت الموضوع من زوايا متعددة:

- **دراسة ليندة قمقاني (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2023/2022)** تحت عنوان "دور التحليل المالي في إستشراف الفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة أنابيب رغاية - وحدة Altumet -"، تتمحور إشكالية الدراسة حول ما هو الدور الفعال والأساسي للتحليل المالي في إستشراف الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، فقد تم من خلال هذه الدراسة استخدام التحليل المالي تشخيص وضعية المؤسسة وتطبيق بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي مثل Altman واتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية والحد من المشاكل التي من الممكن أن تتعرض لها من خلال نماذج التنبؤ Altmen ، Sherrod،Kida ، ويتم تطبيق هذه النماذج على مؤسسة Altumet ، اعتمادا على القوائم المالية للفترة الممتدة ما بين 2019 إلى 2021 وقد توصلت الدراسة إلى أن النسب المالية لها القدرة على إعطاء صورة حول الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ بفشل أو نجاح المؤسسات.
- **دراسة قرماط صبرينة وشكاطي نسرين:** (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2023/2022) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان:

تقييم الأداء المالي للمؤسسات لإقتصادية باستخدام جدول سيولة الخزينة -دراسة حالة في مؤسسة أقرود يف (Agrodiv) مجمع الصناعة الغذائية "فرع قالمة" للفترة (2019-2022)، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تقييم الأداء المالية للمؤسسة باستخدام جدول سيولة الخزينة. وتوصل من خلال هذه الدراسة إلى وجود عالقة متكاملة بين القوائم المالية، حيث تعد قائمة التدفقات النقدية مهمة ومكوناتها كافية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة كونها تشمل كل أنشطة الممارسة في المؤسسة الإقتصادية (تشغيلية، استثمارية، تمويلية).

11. **هيكل المذكرة:** هدف معالجة اشكالية هذه الدراسة والالامام بجميع جوانبها قمنا بتقسيم المذكرة الى فصلين كما يلي:

الفصل الاول: بعنوان " التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية" حيث قسم الى ثلاثة مباحث، المبحث الاول منهجية التحليل المالي والذي تم التطرق فيه الى أنواع التحليل المالي بالإضافة الى خطوات واهمية واهداف التحليل المالي والمبحث الثاني الذي تناولنا فيه ادوات تشخيص الوضعية المالية باستخدام التحليل المالي المنقسم الى ثلاثة مطالب المطالب الاول النسب والمؤشرات المالية والمطلب الثاني كيفية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والمطلب الثالث استخدامات التحليل المالي. واخير المبحث الثالث تحدثنا فيه عن التحليل القوائم المالية، الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية للخزينة، كما تحدثنا فيه عن التنبؤ بالفشل المالي.

الفصل الثاني: بعنوان "دراسة تطبيقية بمركز الإستكشاف" والذي من خلاله قمنا بإسقاط الدراسة النظرية في الفصل الأول على مؤسسة سونطراك - قسم الإستكشاف -، وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث المتمثلة في المبحث الأول لمحة عامة حول مؤسسة سونطراك وتقديم قسم الإستكشاف، المبحث الثاني والذي تناول التشخيص الوضعية المالية باستخدام المؤشرات المالية المشتركة، وأخيرا إختتمنا دراستنا بمبحث الثالث تحليل المؤشرات التوازن المالي والتنبؤ بالفشل المالي لمركز الإستكشاف.

الفصل الأول: التحليل
المالي كأداة لتشخيص
الوضعية المالية

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

تمهيد:

يعد التحليل المالي أحد الأدوات الأساسية في مجال إدارة الأعمال والمحاسبة، حيث يتيح للمؤسسات فهم أدائها المالي بعمق ودقة. يتمحور التحليل المالي حول دراسة القوائم المالية لاستخلاص معلومات قيمة تمكن من تقييم الوضع المالي للمؤسسة والتنبؤ بمستقبل المؤسسة وعليه يتم اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة. يهدف الفصل الأول من هذه الدراسة إلى تقديم منهجية شاملة للتحليل المالي، تشمل الأسس النظرية والعملية التي يقوم عليها هذا المجال الحيوي. ومن أجل الإلمام بموضوع دراستنا قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: منهجية التحليل المالي.

المبحث الثاني: أدوات تشخيص الوضعية المالية باستخدام التحليل المالي.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

المبحث الأول: منهجية التحليل المالي

التحليل المالي هو علم يتناول دراسة وتفسير البيانات المالية للمؤسسات من خلال منهجيات وأدوات تحليلية محددة، بهدف تقييم الأداء المالي واتخاذ قرارات استراتيجية تجنب المؤسسة الوقوع في أزمات. يجمع هذا العلم بين المعرفة النظرية والتطبيقات العملية لتمكين المؤسسات من فهم وضعها المالي بعمق، وتحديد نقاط القوة والضعف، واستشراف المستقبل المالي.

ويعرف كذلك التحليل المالي على أنه عملية تقوم بتقييم وتحليل طرق استثمار وتوظيف المال في الشركات، ودراسة الكفاءة والأرباح الناتجة عن أعمالها، والجدير بالذكر أنه يستخدم مجموعة من الأدوات والتقنيات، مثل تحليل النسب المالية، بهدف فهم الفرص والتحديات المرتبطة بعمليات الاستثمار.

يتركز هذا النوع من التحليل على دراسة المعلومات المالية لمؤسسة أو مشروع معين، بهدف فهم التدفقات النقدية والأرباح والمصروفات، إذ يهدف إلى تحليل القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى.¹

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي.

يمكن النظر للتحليل المالي بأنه عدة أنواع تكمل بعضها بعضا وتخدم الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمؤسسة، وتختلف باختلاف الهدف من عملية التحليل، ويمكننا حصر هذه الأنواع كالآتي:

❖ من حيث الجهة القائمة بعملية التحليل المالي:²

ويقسم التحليل المالي وفق هذا الأساس إلى نوعين:

- **التحليل الداخلي:** ويتميز هذا النوع بإمكانية الوصول الكامل للبيانات المالية، وهو التحليل الذي تقوم بإجرائه المؤسسة من خلال أشخاص تابعين لها؛ بهدف دعم اتخاذ القرار وتقييم الأداء وبحث فرص التحسين المتاحة.

- **التحليل الخارجي:** وعلى العكس من التحليل الداخلي يفترق هذا النوع إلى الوصول الكامل للبيانات المالية، وهو التحليل الذي يتم إجراؤه من قبل أشخاص أو جهات غير تابعة للشركة، وغالبا ما يكون بسبب بحث فرص الاستثمار المتاحة في المؤسسة.

¹ - <https://www.qoyod.com/ara/التحليل-المالي/>, viewd at (27/06/2024), H: 09:30.

² . سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي وأنواعه وأهميته، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد الخامس والخمسون، 2 كانون الأول 2022م.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

❖ من حيث الفترة التي يغطيها التحليل المالي:¹

يمكن تبويب التحليل المالي إستنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

- **التحليل المالي قصير الأجل:** وهو التحليل الذي يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل سواء كان التحليل رأسياً أم أفقياً، ويقيس هذا النوع قدرة المنشأة وإنجازاتها في الأجل القصير، ويعد أداة للتخطيط المالي قصير الأجل، ويركز على تحليل التداول والسيولة النقدية ورأس المال العامل ومكوناته والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير.

- **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا النوع على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، وكذلك قدرة المنشأة على تغطية التزاماتها طويلة الأجل بما فيها القدرة على سداد الالتزامات في تاريخ استحقاقها ومدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المنشأة في السوق المالية.

❖ من حيث المدى الذي يغطيه التحليل المالي:²

ويمكن تبويب التحليل إستنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:

- **التحليل الشامل:** ويشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.
- **التحليل الجزئي:** يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية أو أكثر.

❖ من حيث هدف التحليل المالي:³

يمكن تبويب التحليل المالي إلى عدة أنواع إستنادا إلى الهدف منه:

- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- تحليل لتقويم ربحية المنشأة.
- تحليل التدفقات النقدية.
- تحليل لتقييم كفاءة إدارة المنشأة.
- تحليل لتحديد مدى الاحتياجات التمويلية للمنشأة.
- تحليل بهدف إعداد الموازنات والخطط المالية للمنشأة.
- أنواع أخرى حسب الأهداف المراد تحقيقها.

¹. مجدى العبري، التحليل المالي المتقدم، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2014، ص، ص: 14، 15.

². وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية الفتوحة في الدنمارك، ص31.

³. مجدى العبري، التحليل المالي المتقدم، مرجع سبق ذكره، ص15.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

❖ من حيث مستوى التحليل:¹

وهناك ثلاث مستويات يمكن أن يكون التحليل في ظلها:

- **على مستوى المشروع:** حيث يقوم المحلل بجمع كل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالمشروع نفسه فقط، فيدرس ربحيته وسيولته وهيكل التمويل فيه بالإضافة إلى كفاءته ونشاطه، ويتم إنجاز ذلك بأشكال مختلفة فإما أن يقوم بإجراء التحليل المقارن بين سنوات عدة أو أن تستخرج مجموعة من النسب المالية والمؤشرات التي تقي بغرض التحليل. ويعتبر هذا التحليل قاصراً لأنه يفصل المشروع عن محيطه والعوامل المؤثرة فيه، وبالتالي تختفي إيجابيات إجراء المقارنات والتعرف على نقاط القوة والضعف في المشروع.

- **على مستوى القطاع:** وهو التحليل الذي يقوم المحلل بإجرائه على المشروع آخذاً بالاعتبار القطاع الذي ينتمي إليه، فيتم تحليل القوائم المالية للمشروع ومقارنتها بقوائم مالية لمشاريع أخرى في نفس القطاع تماثله في الحجم وفي النشاط، أو أن يتم مقارنة نتائج تحليل القوائم المالية للمشروع بالمعيار الصناعي الخاص بالقطاع وبالتالي الحكم على أداء المشروع والتعرف على نقاط ضعفه وقوته. وقد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من الشركات المتنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينها لاستثمار أموالهم في أسهمها.

- **على المستوى العام:** وهو التحليل الأشمل والذي يقوم بدراسة المشروع وظروفه الاقتصادية بل وظروف القطاع الذي ينتمي إليه كما الظروف الاقتصادية العامة في البلد الذي يعمل فيه المشروع وظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول وتجرّد حركة التجارة العالمية وما ينتج عن ذلك من تأثر الدول عامة بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية... الخ.

❖ من حيث البعد الزمني:

ويمكن تقسيم التحليل المالي انطلاقاً من البعد الزمني لعملية التحليل إلى نوعين:

- **التحليل الرأسي (العمودي):** بموجب هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي تتم المقارنة فيما بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية Percentages، كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلاً إلى قيمة المبيعات في نفس القائمة، أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها.²

¹. مؤيد راضي خنفر، غسات فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2006، ص، ص:75،76.

². محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006، ص25.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

ومن الإنتقادات الموجهة لهذا النوع من التحليل أنه تحليلاً ساكناً ولا يمكن أن يعبر عن الصورة الكاملة لأداء المؤسسة، ويحتاج لإجراء هذا التحليل إلى القائمتين لسنة مالية واحدة.¹

- **التحليل الأفقي (تحليل الاتجاه):** يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصاً عبر فترة زمنية، وخلافاً للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

2

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي

تختلف خطوات التحليل المالي من منشأة إلى أخرى ومن محل إلى آخر حسب الهدف من عملية التحليل، وهي عموماً تتمثل فيما يلي:

أولاً - تحديد الهدف من عملية التحليل:³

يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير الملائمة.

ثانياً - تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي:

حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها المرجوة فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث إن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات.

ثالثاً - تحديد نوعية المعلومات التي يحتاجها المحلل:⁴

هنا تأتي إحدى أهم خطوات التحليل المالي المتمثلة في تحديد البيانات المالية اللازمة لإجراء التحليل، كالقوائم المالية، وحركة المخزون والمصروفات إلى آخر ما قد يضيف إلى المحلل المالي معلومة تساعده على الخروج بنتائج دقيقة.

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 36.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع تم ذكره سابقاً، ص 29.

³ خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، 2010، ص 162.

⁴ سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي وأنواعه وأهميته، مرجع سبق ذكره.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

رابعاً - تحديد أسلوب وأدوات التحليل المناسبة:

بعد تحديد الهدف والمدى الزمني وجمع البيانات اللازمة، يتم تحديد أسلوب التحليل المالي والأدوات الملائمة لإجراء التحليل.

خامساً - قياس وتحليل النتائج واختيار المعيار المناسب للمقارنة:¹

في هذه المرحلة يقوم المحلل باستخدام المعلومات والبيانات ذات العلاقة وتحليلها بغرض الوصول إلى نتائج ومؤشرات معينة، حيث يقوم بقياس النتائج والمؤشرات السابقة، واختيار المعايير المالية المناسبة بغرض المقارنة ولا مانع من استعمال أكثر من معيار إذا استدعى الأمر ذلك من أجل معرفة مدى انحرافها وتحديد اتجاه تغيرها في المستقبل، وتعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية في عملية التحليل المالي، وتحتاج إلى استعمال قدر كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق، ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، لأن التعريف الصحيح للمشكلة والتحديد المناسب للأسئلة الموجب الإجابة عليها والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة، ستقودنا إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

سادساً - تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس:

يتوجب على المحلل حساب وتحديد درجة الانحراف والتعرف على اتجاهه من أجل معرفة مدى انحراف النتائج عن المعيار المستخدم في القياس والوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

سابعاً - دراسة وتحليل أسباب الانحراف:

يجب على المحلل المالي في هذه المرحلة معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وجود هذه الانحرافات خصوصاً في حالة الانحرافات السلبية، وتحديد مصدرها أسباب داخلية يمكن التحكم فيها والسيطرة عليها أو أسباب خارجية ينبغي التكيف معها والتقليل من آثارها إلى جانب تحديد الجهة المسؤولة عن ظهور هذه الانحرافات، حيث تساعد عملية تحديد أسباب الانحرافات في تحديد نقاط القوة والضعف وتمكن من رسم المسار التصحيحي لها من خلال تقديم الحلول الملائمة في التقرير النهائي لعملية التحليل.

ثامناً - إعداد التقرير النهائي لعملية التحليل:

تعتبر آخر خطوة في عملية التحليل حيث يتوجب على المحلل في نهاية مهمته كتابة تقريره النهائي حول الوضعية المالية للمؤسسة يقدم إلى الجهة التي طلبته، ويتضمن عرض نتائج التحليل وتقديم توصياته اللازمة واقتراحاته العملية الملائمة للحلول التي يراها ضرورية ومناسبة لتدارك نقاط الضعف، وتصحيح الأخطاء

¹ - منير عوادي، إستخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص28.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

الموجودة في السياسات المالية للمؤسسة، وتعتبر نتائج التحليل المالي المحور الأساسي في تقرير المحلل المالي وتختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية ما إذا كان خارجي أو داخلي.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي.

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

تبرز أهمية التحليل المالي من خلال دراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل، حيث توضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية معينة. يساعد التحليل المالي في الإجابة على جميع التساؤلات التي تطرحها الجهات المستفيدة من القوائم المالية. يمكن تلخيص أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:¹

- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة، ويساعد على أداء مهامه بشكل فعال.
- تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الإئتمانية المختلفة.
- يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات والمنشآت المختلفة تقييماً شاملاً، يمكن من خلاله الحكم عليها، وبالتالي معرفة ما إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة وسيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها التي تمارسه.
- يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة.
- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة سواء كانت في منشآت تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لإخاذ القرارات الرشيدة.
- تساعد النسب المالية والإحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات، وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فاعلية التدقيق.

¹ . مكيرشة خالد، سفير عبد الرحمان، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة جيجل، 2016-2017، ص 11.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل إلى تحديد نقاط القوة للاستفادة منها ومعالجة نقاط الضعف، مما يمكن المستخدمين من إتخاذ قرارات مالية أكثر وعياً. ويسعى التحليل المالي لتحقيق عدة أهداف، منها:¹

- قياس أداء المؤسسة وكفاءتها.
- معرفة المركز الائتماني للمؤسسة وكذلك تحديد مركزها المالي.
- الحصول على معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- تحديد نسبة المخاطرة الناتجة عن عمل المؤسسة.
- إبراز أهمية البيانات والمؤشرات المالية.
- تحديد القيمة السوقية للمؤسسة.

إضافة إلى:²

- تقييم فعالية إدارة المؤسسة التجارية.
- تقييم وتحديد آفاق استراتيجيات النمو في المستقبل.
- تقييم قدرة الشركة على سداد القروض طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

المبحث الثاني: أدوات تشخيص الوضعية المالية باستخدام التحليل المالي

تُعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي طريقة شائعة لتقييم أداء المؤسسات المالي. تُستخدم هذه النسب كأداة أساسية لفهم الحالة المالية للمؤسسة، حيث تُمكن من تقييم وضعها المالي وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها. من خلال هذا التحليل، يُمكن تحديد نقاط القوة والضعف، مما يُسهم في عملية التخطيط الفعّال ويُعزز من قدرة المؤسسة على اتخاذ قرارات مدروسة.

¹. يونس ريمة، محاولة تقييم اتجاهات التحليل المالي المستخدمة في شركات التأمين الجزائرية، أطروحة مقدمة لإستكمال

متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، في ميدان علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2020-2021، ص:ص: 6، 7.

² - Hamid and others, Using Altman and Sherrord Z-Score Models to Detect Financial Failure for the Banks Listed on the Iraqi Stock Exchange (ISE), between 2009 – 2013, Intern. Journal of Profess. Bus. Review. Miami, v.8, n.4, p.05, e01329, 2023.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

المطلب الأول: النسب والمؤشرات المالية

الفرع الأول: النسب المالية

التحليل بواسطة النسب المالية يعد أداة قوية لتقييم الأداء المالي للشركات، حيث يسمح بتحليل معقد للقوائم المالية من خلال مقارنة البيانات المالية المختلفة وتحويلها إلى نسب معبرة عن الكفاءة، الربحية، والقدرة على تحمل الديون.

أولاً: تعريف النسب المالية:

النسبة المالية، وتعني نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية، أو من قائمة ثانية بحيث يكون أحدهم مقاما والثاني بسطا، ولأجل أن تقدم النسبة مدلول ذو معنى لابد أن تكون أرقام مقام وبسط المعادلة ذات علاقة سببية وبخلافه، نحصل على نسبة دون معنى أو مدلول.¹

ثانياً: أنواع النسب المالية:

من أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي نذكر: ²

1. نسب السيولة:

الغرض من نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة الأصول الجارية للمؤسسة على مسايرة استحقاق الخصوم الجارية حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الجارية، ولتقادي الوقوع في أزمة السيولة يجب تحليل استحقاق الديون وسيولة الأصول بهدف دراسة الملاءة.³

ومن أهم هذه النسب نجد:

1.1 نسبة التداول:⁴

تعد نسبة التداول مقياساً ملائماً للسيولة ويتم احتسابها كما يلي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

¹. ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص39.

². محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الاعصام العلمي للنشر والتوزيع، ط1، 2014، عمان، صص:209،210.

³. بلعادي عمار، مطبوعة بيداغوجية حول التحليل المالي، إقتصاد نقدي بنكي، جامعة باجي مختار. عنابة 2018-2019، ص33.

⁴. وائل رفعت خليل، إبراهيم السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص76.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الاجل وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الإستخدامات قصيرة الأجل، والمصادر المالية قصيرة الأجل، بمعنى أن يكون للمؤسسة المقدرة المالية لمواجهة الإلتزامات المالية فوراً معاً ضمان استمرار النشاط وتسمى هذه النسبة أيضاً نسبة التداول.

2.1 نسبة التداول السريع:¹

نسبة التداول السريع = الأصول المتداولة ما عدا المخزون والمدفوعات مقدما / الإلتزامات المتداولة

وهي نسبة مشابهة لنسبة التداول إلا انها أكثر تحفظاً منها حيث تستبعد من الأصول المتداولة المخزون والمدفوعات مقدما لكونها من الأصول غير القابلة للتسويق بسرعة دون تحمل خسارة.

3.1 نسبة النقدية:²

نسبة النقدية = النقدية وما يعادلها / الإلتزامات المتداولة

وتبين نسبة النقدية عدد مرات قابلية الأصول النقدية وشبه النقدية على تغطية الإلتزامات المتداولة، وتعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه المؤسسة دفع إلتزاماتها المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها.

2 نسب التمويل:

تساعد هذه النسب في دراسة وتحليل مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، يمكن التطرق إلى أهم هذه النسب فيما يلي:³

¹. عطالله علي الزبون، استراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبّي للطباعة والنشر والتوزيع الأردن، 2009، ص100.

². فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي الطبعة الأولى 2008، رام الله-فلسطين، ص35.

³. بلعادي عمار، مطبوعة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص32.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

1.2 نسبة التمويل الدائم:¹

تقيس هذه النسبة التوازن الموجود بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة وتحسب بالطريقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \left(\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول غير الجارية}} \right) \times 100$$

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% فإن رأس المال العامل يكون سالباً (إختلال في التوازن المالي)، أي أن جزءاً من الأصول الثابتة هو ممول بالدبون القصيرة الأجل.

أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من 100% فهذا يدل أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.

2.2 نسبة التمويل الخاص:

تعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لاستخداماتها الثابتة بأموالها الخاصة وتبين هذه النسبة حجم القروض طويلة الأجل التي تحتاجها المؤسسة لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان. ينبغي أن تكون هذه النسبة على الأقل $0.5 \leq$ ، وتحسب بالطريقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول غير الجارية}}$$

3.2 نسبة الإستقلالية المالية:²

تقيس هذه النسبة نسبة الديون (مصدر التمويل الخارجي) إلى الأموال الخاصة (مصدر التمويل الداخلي) وم ثم تحديد درجة التناسق في الهيكل التمويلي للمؤسسة، من حيث اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقارنة بالمصادر الداخلية وتحسب العلاقة :

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

¹. الطيف عبد الكريم، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان: محاضرات في التحليل المالي المتقدم، تخصص محاسبة وجباية معمقة، أولي ماستر، 2014-2015، ص 58.

². الطيف عبد الكريم، مطبوعة بيداغوجية، مرجع سبق ذكره، ص 58.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

هذه النسبة لا يجب أن تكون أقل من 20% ومن الأفضل أن تكون محصورة ما بين 30% و40%.

3 نسب المردودية:

تعرف المردودية بشكل عام أنها "النسبة بين النتيجة المحققة والوسائل المستعملة لتحقيق هذه النتيجة"، قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها أو أنها تقيس قدرة الأموال الموظفة على تحقيق عوائد مالية بصفة مستمرة"¹.

ويمكن إبراز أهم نسب المردودية كما يلي:

1.3 نسبة هامش الربح الصافي(المردودية التجارية):²

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح وصافي المبيعات، ويتم ذلك من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال الصافي}}$$

والمؤشر العالي لهذه النسبة يعطي حكما عاما على إدارة المنشأة ونجاحها في مختلف الأنشطة سواء كانت تلك المتعلقة بالنشاط الرئيسي أو بالنشاط التشغيلي أو بالأنشطة الفرعية، هذا بالإضافة إلى الدلالات التي يقدمها هذا المؤشر على إمكانية الصمود في الأوضاع الإقتصادية المستقبلية الحرجة.

2.3 نسبة هامش الربح الإجمالي (ربحية النشاط):³

كلما كانت نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات منخفضة فإن ذلك يدل على أن المنظمة تتفق مبالغ كبيرة على نشاط الإنتاج أو نشاط التسويق. وتحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال الصافي}}$$

¹. صيد فاطمة الزهراء، محاضرات في مقياس التحليل المالي، قسم العلوم المالية والمحاسبية، 2021-2022، ص91.

². مؤيد راضي خنفر، غسات فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 142، 143.

³. أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2011، ص144.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

3.3 نسبة العائد على حقوق الملكية (نسبة ربحية الأموال الخاصة)¹:

وتعتبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على إستثمار أموالهم بالمؤسسة، وهي تعتبر من أهم النسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءا على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى إستثمارات أخرى تحقق عائدا مناسباً. وتحسب بواسطة العلاقة التالية :

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \text{صافي الربح} / \text{الأموال الخاصة}$$

4.3 معدل العائد على الاصول:²

يعتبر معدل العائد على الأصول مؤشرا على مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع أصولها، كما أنها تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في إستخدام الأصول المتاحة لتوليد الأرباح. وتعتمد هذه النسبة بشكل كبير على نوع الصناعة وعلى حجم الأصول المستخدمة في عملية الإنتاج، لذا تستخدم في المقارنة بين الشركات التي تنتمي إلى قطاعات متماثلة. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{صافي الربح} / \text{مجموع الأصول}$$

5.3 معدل العائد على الإستثمار:³

وتعتبر النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال حيث أن الفرض الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال وهي العائد المطلوب على الإستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الإستثمار} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الإستثمار}$$

¹. وائل رفعت خليل، إبراهيم السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، مرجع سبق ذكره، ص141.

². مجدي الجعبري، التحليل المالي المتقدم، مرجع سبق ذكره، ص49.

³. وائل رفعت خليل، إبراهيم السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، مرجع سبق ذكره، ص143.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

4 نسب الرفع المالي (المديونية) :

تقيس مجموعة نسب الرفع المالي مدى إعتداد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، ويهتم الملاك والمقرضون بهذه المجموعة من النسب لأن زيادة الإعتداد على أموال الإقتراض قد تؤدي إلى تحقيق المشروع لحجم كبير من الإيرادات الى انها في نفس الوقت تؤدي إلى زيادة درجة الخطر التي قد تتعرض لها المؤسسة لأن الفشل في الوفاء بالفوائد المستحقة أو أقساط القروض في الموعد المحدد قد تعرض المؤسسة للإفلاس.¹

ومن أهم نسب المالية نذكر:

1.4 نسبة الإقتراض:²

وتقيس هذه النسبة درجة إعتداد المؤسسة على أموال الغير لتمويل أصولها، وكلما إرتفعت هذه النسبة إرتفعت المخاطر التمويلية ومخاطر عدم السداد وعدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها. ويمكن حسابها بالطريقة الآتية:

$$\text{نسبة الإقتراض} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2.4 نسبة الديون إلى الأموال الخاصة:³

وتوضح هذه النسبة نسبة الأموال المقدمة بواسطة المقرضين في مواجهة ما قدمه الملاك، وبعبارة أخرى مقدار التمويل الخارجي مقارنة بالتمويل الداخلي، ولا شك أن نسبة المساهمة الملاك في تمويل عمليات وأنشطة المؤسسة يضيء الطمأنينة لدى الدائنون وجهات منح القروض. وتحسب بالطريقة الآتية:

$$\text{نسبة الديون إلى الأموال الخاصة} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

¹ . محمد عبد السلام، إبراهيم السيد، إدارة الموارد المالية، دار التعليم الجامعي، 2017، ص95.

² . ليندة قمقاني، دور التحليل المالي في استشراف الفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة أنايبب رعاية وحدة Altumet . ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2022-2023، ص25.

³ . أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص144.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

5 مؤشرات تحليل جودة الأرباح:

1.5 نسبة النقدية من النشاط التشغيلي:¹

توضح هذه النسبة قدرة وظيفية الإستغلال من خلال الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتعكس هذه النسبة في جانب منها نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الإستحقاق، في حين تعكس في الجانب الاخر نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس النقدي، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المؤسسة.
وتحسب بالشكل التالي:

$$\text{نسبة النقدية من النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}$$

2.5 نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:²

توضح هذه النسبة مدى مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي وتحسب بالطريقة التالية:

$$\text{نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الأصول}}$$

3.5 نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات:³

تربط هذه النسبة بين التدفقات التشغيلية من جهة والمبيعات من جهة أخرى وتأخذ الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{المبيعات}}$$

¹. شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر، الأردن، 2015، ص198.

². رحمانى ياقوت، المانع سعاد، تقييم الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام قائمة التدفقات النقدية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز جنات، دفعة 2022، ص52.

³. مؤيد راضي خنفر، غسات فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مرجع سبق ذكره، ص06.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

حيث المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمنشأة، والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبين مدى كفاءة سياسات الائتمان المتبعة من قبل المنشأة في تحصيل النقدية من زبائنها.

6 مؤشرات تقييم السيولة:

1.6 نسبة تغطية النقدية:

وتعطى بالعلاقة التالية:¹

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية لمواجهة إلتزاماتها الإستثمارية والتمويلية الضرورية، ومدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الإقتراض او بواسطة أدوات الملكية.

2.6 نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي:²

تدل هذه النسبة على مدى قدرة التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية على تغطية التزمات المؤسسة والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

وتحسب كما يلي:

نسبة التدفقات من الأنشطة التشغيلية إلى الخصوم الجارية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الخصوم الجارية

¹ . شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، مرجع سبق ذكره، ص199.

² . شكاطي نسرين، قرماط صبرينة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة -دراسة حالة في مؤسسة أقرود يف Agrodiv (مجمع الصناعة الغذائية) فرع قالمة" للفترة (2019-2020)، مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسات، جامعة قالمة، 2022-2023، ص68.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

الفرع الثاني: المؤشرات المالية.

المؤشرات المالية هي مقاييس شاملة تشمل مجموعة من النسب المالية أو مقاييس الأداء المالي الأخرى، تهدف إلى تقديم صورة متكاملة عن الأداء المالي للمؤسسة، وتستخدم لتقييم الحالة المالية العامة للمؤسسة، وتحديد الاتجاهات المالية على المدى الطويل

أولاً: رأس المال العامل FR¹:

1 تعريفه:

يعرف رأس المال العامل بأنه عبارة عن هامش سيولة تسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتالكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.

2 طريقة حسابه:

ويتم حسابه كالاتي:

أ- من أعلى الميزانية :

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = \text{الموارد الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ب- من أسفل الميزانية :

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

3 الحالات الممكنة لرأس المال العامل الدائم:²

❖ الحالة الأولى: رأس المال العامل = 0 :

وهو شكل التوازن المالي الأدنى، يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في تواريخ استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية.

¹ . شهبوب أمينة، تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد19 ، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، 2022، ص95.

² . ليندة قمقاني، دور التحليل المالي في استشراف الفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص19.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

❖ الحالة الثانية: رأس المال العامل < 0 :

وهذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عند تاريخ إستحقاقها .

❖ الحالة الثالثة: رأس المال العامل > 0 :

في هذه الحالة تعرف المؤسسة صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها إتجاه الغير، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، لكن بالمقابل هذا يدل أيضا على أن هناك جزء من الإستثمارات ممول من طرف الديون قصيرة الأجل وهذا ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة.

4 أصناف رأس المال العامل:

1.4 رأس المال العامل الخاص:¹

وهو عبارة عن رأس المال العامل الصافي (FRN) ولكن بدون ديون طويلة الأجل ومتوسطة الأجل الموجهة لتمويل الأصول الثابتة، ويوضح درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة، ومدى قدرتها على تمويل إستثماراتها بأموالها الذاتية.

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

2.4 رأس المال العامل الإجمالي :²

هو مجموع الأصول المتداولة، ويعبر عن حجم النشاط الاستغلالي، كما يبين لنا نوع نشاط المؤسسة ففي المؤسسة الإنتاجية ينخفض قيمة رأس المال العامل الإجمالي وفي المؤسسة التجارية يرتفع وهو المسؤول المباشر عن توليد الأرباح.

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول الجارية} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}$$

¹ . وائل رفعت خليل، إبراهيم السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، مرجع سبق ذكره، ص65.

² . ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثالثة، 2016-2017، ص23.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

3.4 رأس المال العامل الأجنبي:¹

وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

أو

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - رؤوس الأموال الجماعية

أو

رأس المال العامل الأجنبي = الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل

ثانياً: إحتياج رأس المال العامل BFR

1 تعريفه:

يمكن تعريف الإحتياجات من رأس المال العامل على انها رأس المال العامل الأمتل، أي ذلك جزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة توازن المالي الضروري. وتظهر هذه الإحتياجات عند مقارنة الاصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل.² إحتياجات رأس المال العامل هي قسط أو جزء من الإحتياجات الدورانية الضرورية والمرتبطة ارتباطاً مباشراً بدورة الاستغلال والتي لم تغط من طرف الموارد الدورية.³

¹. ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص24.

². ليندة قمقاني، دور التحليل المالي في استشراف الفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص19.

³. وائل رفعت خليل، إبراهيم السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، مرجع سبق ذكره، ص68.

$$\text{الإحتياج في رأس المال العامل} = (\text{الاصول المتداولة} - \text{النقدية}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

3 تغيرات الإحتياجات من رأس المال العامل:¹

▪ الحالة الأولى: الإحتياجات من رأس المال العامل = 0 :

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي إحتياجات الدورة ، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

▪ الحالة الثانية: الإحتياجات من رأس المال العامل < 0 :

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن سنة وذلك لتغطية إحتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الإحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

▪ الحالة الثالثة: الإحتياجات من رأس المال العامل > 0 :

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت إحتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى ، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

في هذه الحالة ننصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بهامش كبير من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال، ومن الأفضل توظيفها.

المطلب الثاني: كيفية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

يهدف التشخيص المالي إلى تحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف.

لتحقيق هذا الهدف، يستخدم المسيرين عادةً مجموعة متنوعة من الأساليب، يمكن تلخيصها فيما يلي:²

1. التحليل المالي التطوري:

يقوم التشخيص المالي على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية. ولإجراء هذه الدراسة، لا بد من أن تمتلك المؤسسة نظام معلومات محاسبي ومالي متطورا وفعالاً، حتى يتمكن المحلل

¹ - الدكتور فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 26، 27.

² - خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، مرجع سبق ذكره، 2010، ص، ص: 36، 37.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

المالي من رسم التطور والاتجاه المستقبلي للوضعية المالية. ويرتكز التشخيص التطوري على العناصر التالية:

- **تطور النشاط:** أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية، ووفقها يتم الحكم على نمو النشاط وهل يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق أم لا.
- **تطور أصول المؤسسة:** تعتبر الأصول مجموع إمكانيات المؤسسة المادية والمالية والمعنوية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، وتعد مراقبة تطور هذه الإمكانيات ضرورية لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد أيضا مؤشرا استراتيجيا هاما للتعبير عن التوجه الاستراتيجي للمؤسسة سواء كان توجهها نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.
- **تطور هيكل دورة الإستغلال :** يقصد به هيكل دورة الاستغلال من العملاء الموردون والمخزونات، والتي تكون في مجملها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، حيث يتوجب على المؤسسة مراقبة تطور هيكل دورة الاستغلال عبر الزمن ومحاولة مقارنة نموها بنمو النشاط وهذا للحكم على مستوى الاحتياجات المالية.
- **تطور الهيكل المالي :** يقصد بالهيكل المالي مختلف مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومختلف مصادر الاستدانة. ويسمح التشخيص بمراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وإبراز مدى قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وكذا مدى تأثير الاستدانة على المردودية.
- **تطور المردودية:** يعتبر الهدف الاقتصادي الرئيسي للمؤسسة هو تطور المردودية، حيث تعد ضمان بقاء ونمو واستمرارية المؤسسة حيث تعتبر المردودية مؤشرا مهما يستخدم في الحكم على أداء المؤسسة. وعليه، تمثل مراقبة تطور معدلات المردودية قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطويري وهذا باستخدام نسب المردودية وآلية الرفع المالي.

2. التحليل المالي المقارن:¹

يرتكز هذا النوع من التشخيص على تحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة بمؤسسات مماثلة في النشاط. وعليه، فالأساس الذي يعتمد التشخيص المالي المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة

¹ . مجدوب نور الهدى، لونيصة أمنة، تشخيص الوضعية المالية لشركة تأمين، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر فرع علوم مالية، جامعة قالمة، 2020-2021، ص47.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

وذلك بناء على معطيات المؤسسة الرائدة في نفس القطاع باستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية.

3. التحليل المالي المعياري:

يعتبر التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن، إلا أنه بدل مقارنة وضع المؤسسة بالمؤسسات الأخرى التي تنتمي لنفس القطاع، فإنه يتم اللجوء لاستخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة للقطاع من طرف مكاتب دراسات مختصة.

المطلب الثالث: إستخدامات التحليل المالي.

يمكن إستخدام التحليل المالي في أي من المجالات التالية:

■ التخطيط المالي:

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج ببدائل لتقييم أداء المؤسسة، والتنبؤ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحاليل يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

■ التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف علي الأخطار المتوقع أن مواجهتها في علاقته مع المقرض، وتقييم وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم. وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.¹

بالإضافة الى الاستخدامات السابقة يمكن استخدام التحليل المالي في:

■ التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات المالية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات، وأسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

¹ . ياسيا عادل، بولحفة إبراهيم، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة كأداة استراتيجية للحفاظ على الميزة التنافسية دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية CAB، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، فرع علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، دفعة 2012، ص39.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والإستثمارات في مختلف المجالات.

■ تحليل الاندماج والشراء:

ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة إقتصادية واحدة نتيجة لإنضمام وحدتين إقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منها أو لإحداهما.

وفي حالة رغبة مؤسسة شراء مؤسسة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للمؤسسة المنوي شرائها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها. وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.¹

■ تحليل وتقييم الأداء:

يعتبر تقييم الاداء في المنشأة من اهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية اعادة تقييم الحكم على مستوى الارباح وقدرة المنشأة على السيولة وسداد الإلتزامات وقدرتها على الائتمان بالاضافة الى تقييم الموجودات.

■ الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بانها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية وذلك لإكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.²

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية

عملية التحليل المالي تشمل تفسير وتصنيف البيانات المالية باستخدام الأساليب المناسبة، ونظراً لتنوع الأساليب والأدوات، يقع على عاتق المحلل المالي اختيار الأسلوب المناسب بناءً على الهدف المراد تحقيقه من التحليل المالي، سواء كان ذلك لتقييم الوضع المالي الحالي للمؤسسة أو لتحليل الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، كما يُسعى لاكتشاف النقاط الضعيفة. في هذا المبحث، سنركز على أهم القوائم المالية المطلوبة للقيام بعملية التحليل والتعرض للفشل المالي كمفهوم ومراحله واسبابه، وماهي نماذج التنبؤ المستعملة في إستشراف المستقبل المالي.

¹. مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص، ص:

114، 115.

². رائد محمد عبد ربه، مبادئ المحاسبة المالية الجزء الثاني، الجندارية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص54.

المطلب الأول: دراسة وتحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج

الفرع الأول: الميزانية

أولاً- تعريف الميزانية:

تسمى الميزانية أيضا بيان المركز المالي أو بيان المالية، تعرض المركز المالي الحالي للمؤسسة من خلال الإفصاح عن الموارد التي تتحكم فيها المؤسسة والتزاماتها تجاه الدائنين ودائني الحسابات الأخرى في نقطة زمنية معينة.¹

ثانياً- مكونات الميزانية: وسنقوم في ما يلي بذكر أهم محتوياتها:

1. الأصول: تعرف الأصول حسب المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق أحكام النظام

المحاسبي المالي كالتالي: "تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة

لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية"²

وتصنف الأصول إلى:³

- التثبيات غير المادية.
- التثبيات المادية.
- الإهلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً).
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

¹ . ليندة قمقاني، دور التحليل المالي في استشراف الفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص14.

² . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 27، المادة 20، ص13.

³ . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، العدد 19، ص23.

2. الخصوم:

تعرف الخصوم حسب النظام المحاسبي المالي في المادة 22 كالتالي: "تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية".¹ هذا التعريف لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما، فالخصوم تعتبر خصوما جارية عندما تتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال 12 شهر الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية، أما باقي الخصوم فتعتبر وتصنف ضمن الخصوم غير الجارية.² وتصنف الخصوم الى:³

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة او المقترحة عقب تاريخ الاقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

3. الأموال الخاصة:

وتعرف حسب المادة 24 على أنها "تمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي فائض أصول الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية".⁴ وتمثل كل من رأس المال الصادر العلوات والاحتياطات فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.

الفرع الثاني: حسابات النتائج

أولاً- تعريف حسابات النتائج:

يعد حسابات النتائج على أنه عبارة عن "وثيقة محاسبية إجبارية تقدم لنا جميع الإيرادات والمصروفات المؤسسة خلال فترة معينة".⁵

¹. المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادة 22، مرجع سبق ذكره، ص13.

². عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار حبيطلي، 2009، الجزائر، ص11.

³. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة 1.220 ص23.

⁴. المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادة 24، ص13.

⁵ - يونس ريمة، محاولة تقييم اتجاهات التحليل المالي المستخدمة في شركات التأمين الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص25.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج على أنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)".¹

ثانيا- مكونات حسابات النتائج:

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما:²

1. المنتوجات: تعرف بأنها إجمالي التدفقات التي تؤدي إلى زيادة إجمالي أصول الوحدة الاقتصادية،

أو تؤدي إلى نقص إجمالي الخصوم أو كلاهما، عادة تنتج عن:

- بيع السلع.
- بيع أصول المشروع.
- تقديم خدمات للعملاء.
- فوائد وأرباح الاستثمارات.

2. الأعباء: تعرف بأنها إجمالي الزيادة في الخصوم أو إجمالي النقص في الأصول أو كلاهما والناجمة

عن ممارسة الوحدة الاقتصادية للنشاط الجاري في سبيل تحقيق الدخل التي تؤثر في حقوق الملكية.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل جدول التدفقات النقدية

أولاً- تعريف جدول التدفقات النقدية:³

يمكن إعداده بإستعمال الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة، ويتضمن التغيرات التي تحدث في العناصر السابقة الخاصة بالميزانية وحسابات النتائج، ويهدف إلى توفير قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة ومايعادلها، وكذا معلومات حول استعمال السيولة.

ثانيا- مكونات جدول التدفقات النقدية:⁴

1. الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال): وهي الأنشطة الرئيسية التي يتم من خلالها الحصول على

الإيراد الرئيسي في المؤسسة، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الإستثمارية

أو تمويلية، والتي تتمثل فيما يلي:

¹. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة 1.220 ص24.

². وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة، من المنشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007، ص: 43، 44.

³. -شونوف شعيب، التحليل المالي الحديث وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، مرجع سبق ذكره، ص56.

⁴. شكاطي نسرين، قرماط صبرينة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام جدول تدفقات الخزينة ، مرجع سبق

ذكره، ص23.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

- النقد المحصل من العملاء مقابل بيع بضاعة (المبيعات النقدية).
 - النقدية المدفوعة للموردين مقابل شراء بضاعة (المشتريات النقدية).
 - النقدية المدفوعة لمصلحة الضرائب.
 - النقدية المدفوعة من المصاريف الأخرى.
2. **الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار)** : تتعلق أساسا بالتدفقات النقدية الناتجة عن عمليات اقتناء أو التنازل عن الإستثمارات بمختلف أنواعها (تثبيتات مادية، مالية ومعنوية) والتي شأنها توليد مداخيل للمؤسسة. وتتمثل في :
- المدفوعة النقدية لشراء الأصول الثابتة .
 - المدفوعة النقدية لشراء الأسهم والسندات طويلة الأجل.
 - المدفوعات النقدية مقابل الإستثمارات الأخرى طويلة الأجل .
 - التحصيلات النقدية من بيع الأصول الثابتة.
3. **الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل)** : وهي الأنشطة التي تؤدي إلى تغير حجم وعناصر ملكية رأس المال وعمليات الإقتراض التي تقوم بها المؤسسة، وكذلك تسديد القروض. وتتمثل في:
- التحصيلات النقدية من إصدار أسهم جديدة.
 - التحصيلات النقدية من إصدار سندات طويلة الأجل.
 - التحصيلات النقدية من القروض والتسهيلات الإئتمانية من البنوك.
 - النقدية المدفوعة على توزيع الأرباح للمساهمين.
 - النقدية المدفوعة لتسديد السندات المستحقة.

ثالثا - طرق إعداد جدول سيولة الخزينة:¹

الطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول الأموال الإجمالية وخروجها (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صاف.
 - تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.
- أما الطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:
- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...).
 - التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القرار العدد 19، مرجع سبق ذكره، المادة 3.240 ص26.

الفصل الأول: التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

المطلب الثالث: استخدام التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي

الفرع الأول: الفشل المالي

أولاً- مفهوم الفشل المالي:¹

هناك أكثر من تعريف للفشل المالي في الدراسات الأكاديمية التي عنيت بهذا المفهوم، إذ يفسره البعض بأنه التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية، وهناك من يرى بأنه عدم القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق أو الفترات المحاسبية اللاحقة، بينما يرى فريق آخر بأنه التوقف عن سداد فوائد القروض أو السندات.

كما يعرف الفشل المالي على أنه تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني التي تعني عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستحقة للغير بكامل قيمتها، حيث تكون أصولها بقيمتها الحقيقية أقل من قيمة خصومها، الأمر الذي يصل بالمؤسسة في أغلب الحالات إلى حالة الإفلاس.

من ناحية أخرى، يصف Altman و Hotchkiss الفشل المالي بثلاث طرق:²

أولاً: الفشل من حيث المعايير الاقتصادية يعرف على أنه: "معدل العائد المحقق على رأس المال المستثمر يكون أقل بكثير وباستمرار من المعدلات السائدة على استثمارات مشابهة. ويتضمن ذلك الإيرادات غير الكافية لتغطية التكاليف حيث يكون متوسط العائد على الاستثمار أقل من تكلفة رأس المال للشركة".

ثانياً: من حيث العسر المالي، يعرف بأنه "عدم القدرة على خدمة الديون الحالية بسبب نقص السيولة وغالبًا ما يؤدي إلى إعلان الإفلاس".

ثالثاً: يحدث مصطلح "التخلف عن السداد" عندما يعجز المدين عن الوفاء بالالتزام القانوني لسداد الدين.

¹- شرفي مخلوف، قتال عبد العزيز، تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات في امجلة الدراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، ص331.

² - ZESZYTY NAUKOWE UNIWERSYTETU SZCZECIŃSKIEGO nr 855.Finanse, Rynki Finansowe, Ubezpieczenia nr 74, t.2 (2015), p235.

ثانياً - أسباب الفشل المالي:¹

1. أسباب داخلية:

- ضعف الإدارة وعدم عمليتها.
- عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع والتسعير.
- إجراء التوسعات غير المطلوبة واللجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة.
- تمويل جزء من الموجودات الثابتة من المطلوبات المتداولة.
- عدم كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن وغيرهم.
- الخسائر التراكمية.

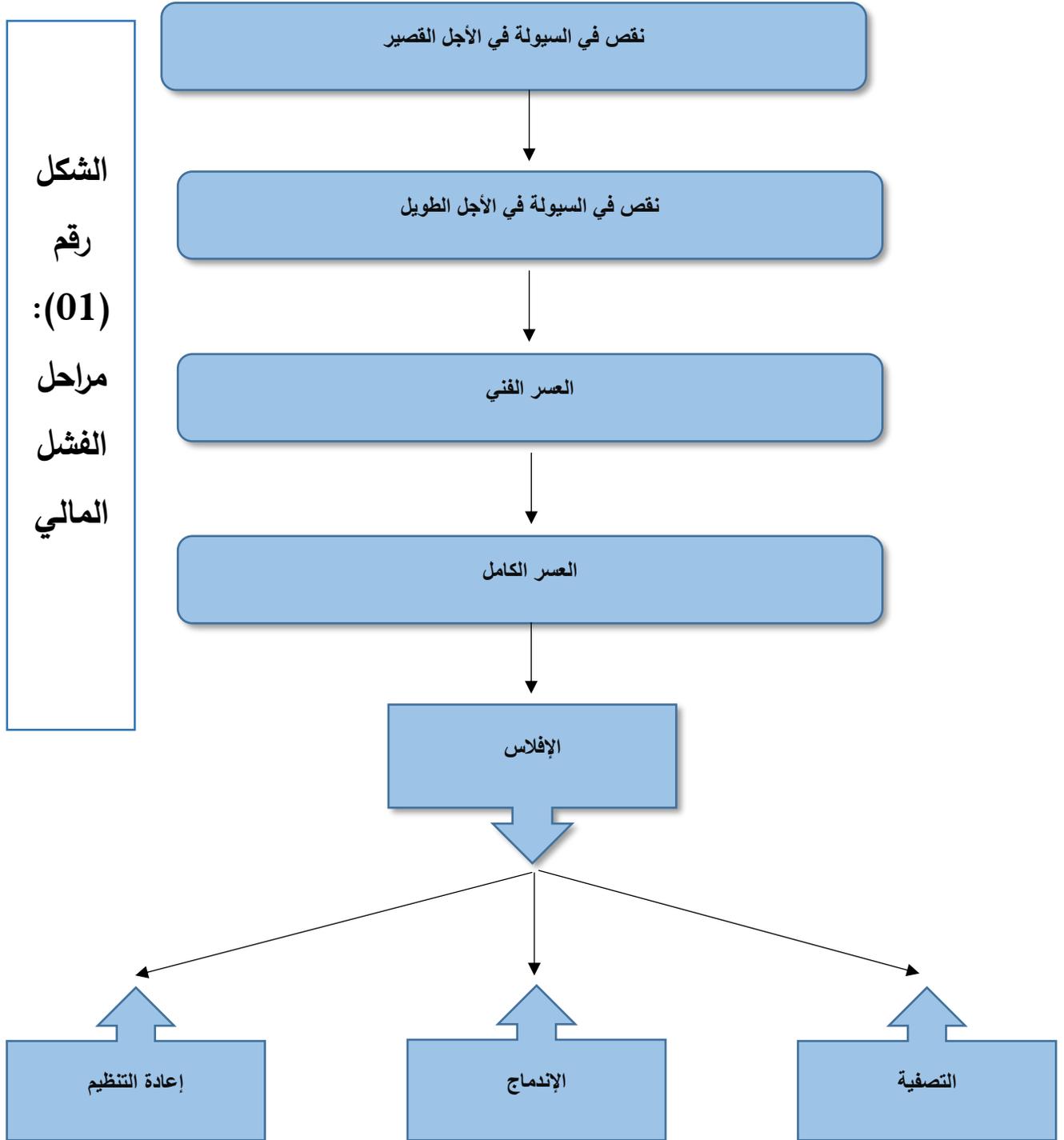
2. أسباب خارجية:

- الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المنشأة المنافسة وعدم توافر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية.
- ارتفاع كلفة مصادر التمويل.
- التوقعات المتشائمة للمستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية وغيرها.
- المنافسة الشديدة.

¹ - مصطفى يوسف كافي، ائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، دار الإبتكار للنشر والتوزيع، الطبعة 2018، ص، ص: 316، 317.

ثالثاً- مراحل الفشل المالي:

يمكن توضيح مراحل الفشل المالي من خلال المخطط المالي:¹



¹. مصطفى يوسف كافي، انتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، مرجع سبق ذكره، ص، ص:

الفرع الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

1. نموذج "ألتمان ALTMAN":¹

قام Altman في سنة 1977 بتطوير نموذج Zeta وهو ما يعرف بالجيل الثاني للشركات في القطاع الخاص، وذلك بإجراء الدراسة على عينة من الشركات الفاشلة وشركات أخرى ناجحة خلال الفترة من 1969 الى 1975، إذ قام باستخدام طريقتين لهذه الغاية هما طريقة التحليل التمييزي الخطي وطريقة التحليل التمييزي التربيعي، حيث شمل التحليل 28 نسبة مالية، وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما أدت الدراسة إلى تعديل معاملات التمييز، حسب الصيغة التالية :

$$Z = 0.0717X1 + 0.847X2 + 3.107X3 + 0.420X4 + 0.998X5$$

حيث أن:

- $X1$ = رأس المال العامل / مجموع الأصول.
- $X2$ = الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول.
- $X3$ = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول.
- $X4$ = القيمة الدفترية لحقوق المساهمين / مجموع الخصوم.
- $X5$ = صافي المبيعات / مجموع الأصول.

وقد خلص نموذج Altman بعد تطبيقه على عينة دراسته على النتائج التالية:

أ- إذا كان رصيد المؤشر يساوي أو أكبر من 2.9 فإن المؤسسة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس.

ب- إذا كان رصيد المؤشر أقل من 1.23 فإن المؤسسة معرضة لخطر الإفلاس.

¹ شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 247، 248.

2. نموذج "KIDA"¹:

من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل المالي هو النموذج الذي توصل اليه KIDA عام 1980، ومن خلاله اعتمد -بعد دراسة- على خمس نسب مالية تشمل كل جوانب الأداء التشغيلي صنفت بدقة وصلت إلى (90%) منها (20) مؤسسة فاشلة و(20) مؤسسة ناجحة، وخلال الفترة 1974-1975، في منشأة الأعمال وذلك بإستخدام أسلوب التحليل التمييزي، وهي:

- $X1 = \text{صافي الربح} / \text{مجموع الأصول}$.

- $X2 = \text{مجموع حقوق المساهمين} / \text{مجموع الخصوم}$.

- $X3 = \text{النقديات} / \text{الخصوم المتداولة}$.

- $X4 = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$.

- $X5 = \text{النقدية} / \text{مجموع الأصول}$.

وعلى وفق هذه النسب المختارة تمكن KIDA من صياغة نموذجه الأتي للتنبؤ بالفشل المالي:

$$Z = 1.042X1 + 0.42X2 + 0.461X3 + 0.463X4 + 0.271X5$$

إذا كانت قيمة Z وفق هذا النموذج موجبة تكون المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت سالبة فإنها تكون مهددة بالفشل، كما وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بحوادث الإفلاس حيث وصلت دقة هذا النموذج في التنبؤ إلى ما نسبته 90% قبل سنة من وقوع الفشل المالي.²

¹- مصطفى يوسف كافي، ائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، مرجع سبق ذكره، ص، 351، 352.

². حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2011، ص351.

3. نموذج "Sherrod"¹:

يمتاز هذا النموذج بإستخدامه كأداة اتقييم مخاطر الإئتمان عند منح القروض المصرفية في البنك إضافة لدوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المنشأة (الفشل المالي).

ويعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية رئيسية ولكل نسبة وزنها النسبي الخاص بها:

- X1 = رأس المال العامل / مجموع الأصول.

- X2 النقديات / مجموع الأصول

- X3 = إجمالي حقوق المساهمين / مجموع الأصول.

- X4 = صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول.

- X5 = مجموع الأصول / مجموع الإلتزامات.

- X6 = حقوق المساهمين / القيم الثابتة المادية.

ويتم تمثيل معادلة النموذج رياضيا كما يلي:

$$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 * 20X4 + 1.2X5 + 0.10X6$$

وبناء على نتيجة Z يتم تصنيف المؤسسات إلى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرارية كما يلي:

الجدول رقم (01): عرض فئات المؤشر.

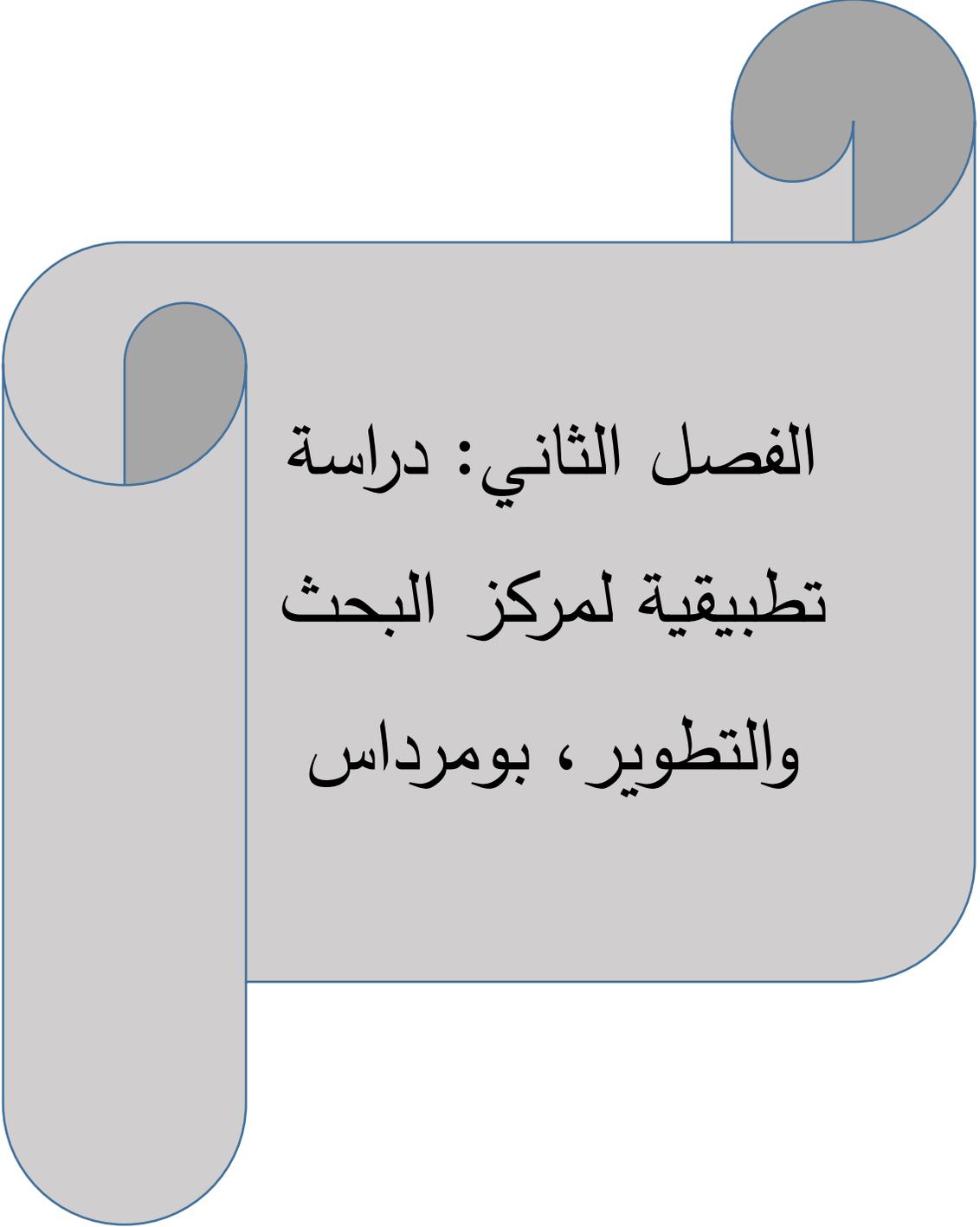
مؤشر z	الفئات
$25 < Z$	- الفئة الأولى (قروض ممتازة).
$20 < Z < 25$	- الفئة الثانية (قروض قليلة الخطر).
$5 < Z < 20$	- الفئة الثالثة (قروض متوسطة المخاطر).
$-5 < Z < 5$	- الفئة الثالثة (قروض عالية المخاطر).
$Z < -5$	- الفئة الخامسة (قروض خطرة جدا).

¹. مصطفى يوسف كافي، ائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، مرجع سبق ذكره، ص-ص:

خلاصة الفصل:

بعدما استعرضنا في هذا الفصل أهم محاور التحليل المالي والأسس النظرية له، بما في ذلك مفهومه، أهميته، أهدافه، إستخداماته، وكذلك خطوات إنجازه وأنواعه، يمكننا القول إن التحليل المالي هو أداة فعالة تساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات، كشف نقاط القوة والضعف، التنبؤ بمستقبل المؤسسة، ودراسة توازنها المالي.

كما أشرنا إلى أحد المخاطر التي قد تواجه المؤسسات، وهو الفشل المالي. على الرغم من تعدد أسبابه، فإن الكشف المبكر عنه ضروري. لذا، يجب أن تتوفر أداة مدروسة تساعد في تجنب هذا الخطر، ومع تطور التحليل المالي، ظهرت نماذج ذات كفاءة عالية في التنبؤ بالفشل المالي، التي تعتمد بشكل أساسي على النسب المالية



الفصل الثاني: دراسة
تطبيقية لمركز البحث
والتطوير ، بومرداس

تمهيد :

منذ الاستقلال، أولت الدولة الجزائرية اهتماماً كبيراً بقطاع المحروقات نظراً لأهميته الكبيرة. ونتيجة لذلك، تم إنشاء المؤسسة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات والمنتجات الهيدروكربونية "سوناطراك" بموجب المرسوم الرئاسي رقم 63-941 بتاريخ 31 ديسمبر 1963. عند تأسيسها، واجهت سوناطراك ظروفًا خاصة تميزت بضعف المؤسسات الوطنية الناشئة حديثاً. أمام هذا التحدي، كان على مؤسسي المؤسسة تجاوز العديد من الصعوبات لضمان بقائها واستمرارها. في البداية، اقتصر نشاط سوناطراك على النقل والتسويق، ولكن مع مرور الوقت، توسعت عملياتها لتشمل تنفيذ جميع العمليات المتعلقة بالمحروقات، بالإضافة إلى معالجتها وتحويلها، دون إهمال نشاط النقل والتسويق.

ولهذا السبب، وبسبب الأهمية البالغة لهذه المؤسسة في سير ونجاح الاقتصاد الجزائري، قمنا باختيارها كمحور لدراستنا. نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تطبيق أهم المعايير ودراسة أبرز المؤشرات المتعلقة بالتوازن المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى محاولة الكشف عن أساليب التحليل المالي التي يمكن الاعتماد عليها. في هذا الفصل، سنتناول ثلاثة مباحث رئيسية كموضوع لدراستنا:

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسة.

المبحث الثاني : تقديم الهيئة المستقلة لقسم الاستكشاف.

المبحث الثالث : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

المبحث الأول: لمحة عامة حول مؤسسة سونطراك وقسم الإستكشاف.

سونطراك هي المؤسسة الوطنية المسؤولة عن البحث والتنقيب وتسويق المحروقات في الجزائر، وتتبع لوزارة الطاقة. تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 491/36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963، والذي نُشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 10 يناير 1964، وهي مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 848483.

يُعتبر قطاع المحروقات في الجزائر قوة محركة أساسية يعتمد عليها الاقتصاد الوطني. لهذا السبب، قامت الدولة بإعادة هيكلته وإسناد مهام خاصة بكل مجال ضمن القطاع بهدف تقليص العبء الكبير عن المؤسسة الأم. يهدف هذا الهيكل إلى استكشاف آفاق جديدة لاستغلال الموارد واستثماراتها. من خلال هذه المؤسسة البترولية، سعت الجزائر إلى تجهيز نفسها بآليات تسمح لها باتباع سياسة بترولية مستقلة عن الكارتيلات البترولية التي كانت تسيطر على السوق قبل التأميم.

المطلب الأول: لمحة حول مؤسسة سونطراك.

i. نشأتها وتطورها:

مرت نشأت وتطور مؤسسة سونطراك عبر المراحل التالية:

- تأسست المؤسسة الوطنية للبحث والتنقيب وتسويق المحروقات التابعة لوزارة الطاقة والمناجم والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية من أجل استغلال الموارد الطاقوية في البلاد، وذلك في 1963 بموجب المرسوم التنفيذي 491/36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963 والصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمؤرخة في 10 جانفي 1964 والمسجلة في السجل التجاري تحت رقم 848483.
- في 24 فيفري 1971، وبعد سلسلة من التحويلات التي شهدتها المؤسسة تمكن الرئيس الراحل "هواري بومدين" أن يضع حد للشركات الأجنبية التي ضلت تحتكر وتستغل خيرات البلاد فأصبحت بعد ذلك "سونطراك" الوسيط الوحيد للثروات البترولية والغازية بالجزائر
- استطاعت "سونطراك" في مدة قصيرة أن تصل إلى تكامل عمودي وأفقي لنشاطات متعددة وذلك انطلاقا من إشراف عدة توجهات للمخطط الخماسي 1980-1984، أعيدت هيكلتها باختلاف كل المؤسسات الأخرى حيث نشأ عنها 17 مؤسسة: 4 مؤسسات صناعية 6، مؤسسات خدماتية، 3 مؤسسات الإنجاز، 4 المؤسسات لتسيير المناطق الصناعية الموجودة بأرزويو، سكيكدة، حاسي مسعود، حاسي رمل.

- الى جانب القانون السابق أصدرت "سوناطراك" قانون آخر يدعى قانون المحروقات وهو قانون 05-07 المؤرخ في 28/04/2005 الذي نص في مادته 12 على إنشاء وكالتين تتمتعان بالشخصية القانونية ولاستقلالية المالية تدعيان بوكالتي المحروقات وهما:
 - الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات وتدعى في صلب القانون "سلطة ضبط القانون".
 - الوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات وتدعى في صلب القانون "النفط".

ii. مهام المؤسسة ونشاطها:

❖ مهام المؤسسة :

تتمثل مهام المؤسسة سوناطراك في استكشاف واستغلال واحدة من الثروات الطبيعية التي يزخر بها الباطن الوطني، وهي البترول، ثم توفيره للمستهلك سواء على مستوى السوق الوطني أو الدولي. من خلال هذا الدور وما تجنيه من فوائد، تساهم سوناطراك في تنمية البلاد بشكل كبير، حيث تجلب حوالي 90% من احتياجات الجزائر من العملة الصعبة، وتوفر الطاقة اللازمة لتسيير الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تشارك سوناطراك في وضع الاستراتيجيات والتقنيات التسييرية الضرورية.

تم تحديد مهام المؤسسة من خلال عدة مراسيم، من بينها المرسوم الرئاسي رقم 66/262 المؤرخ في 22 سبتمبر 1966، والذي يحدد المهام التالية:

- البحث والتنقيب عن المحروقات.
 - استغلال الموارد البترولية والهيدروكربونية.
 - تسويق المنتجات البترولية على المستوى الوطني والدولي.
 - المشاركة في وضع السياسات البترولية الوطنية.
 - تطوير التكنولوجيا والابتكار في قطاع المحروقات.
- هذه المهام تجعل من سوناطراك أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الجزائري وداعماً رئيسياً لتطويره وتميمته.

❖ نشاط المؤسسة:

- تعمل المؤسسة الوطنية "سوناطراك" تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم، وتسير على أساس قواعد القانون التجاري الجزائري. خلال العقد الأخير، تميزت هذه المؤسسة بنشاط واسع يتمثل في:
- الاستكشاف والتنقيب: توسعت سوناطراك في عمليات الاستكشاف والتنقيب عن المحروقات في مناطق جديدة داخل الجزائر وخارجها، بهدف زيادة الاحتياطات المؤكدة من النفط والغاز.

- **الإنتاج:** شهدت سوناطراك زيادة في إنتاجها من النفط والغاز بفضل تطوير الحقول الجديدة وتحسين تقنيات الاستخراج في الحقول القائمة.
 - **التكرير والمعالجة:** قامت المؤسسة بتحديث وتوسيع قدراتها في مجال تكرير النفط ومعالجة الغاز الطبيعي، مما ساهم في زيادة القيمة المضافة للموارد البترولية.
 - **النقل والتسويق:** اهتمت سوناطراك بتطوير شبكات النقل، بما في ذلك خطوط الأنابيب والبنية التحتية للنقل البحري، لتسهيل تصدير المنتجات البترولية إلى الأسواق الدولية. كما وسعت شبكة توزيعها على المستوى الوطني لتلبية احتياجات السوق المحلي.
 - **الشراكات والاستثمارات:** أبرمت سوناطراك العديد من الشراكات مع شركات دولية، مما ساعدها على تبادل الخبرات والتقنيات المتطورة في صناعة النفط والغاز. كما استثمرت في مشاريع مشتركة تهدف إلى تطوير قطاعات الطاقة المختلفة.
 - **التطوير التكنولوجي والابتكار:** ركزت سوناطراك على البحث والتطوير لتبني أحدث التقنيات في مجالات الاستكشاف، الإنتاج، والتكرير. كما أنشأت مراكز بحثية وتدريبية لتعزيز القدرات الوطنية في هذا القطاع. تسهم هذه الأنشطة في تعزيز مكانة سوناطراك كواحدة من أكبر الشركات البترولية في العالم، وتدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.
- iii. دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية سوناطراك**
- تم تغيير الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" عدة مرات على يد عدد من الرؤساء والمديرين العاميين.
- عبد الحق بوحفص: في يناير 2001، قام الرئيس المدير العام السابق عبد الحق بوحفص بإجراء تغييرات على الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
 - شكيب خليل: في 1 ديسمبر 2001، أدخل المدير العام شكيب خليل تغييرات إضافية على الهيكل التنظيمي.
 - أمين معزوزي: في 22 نوفمبر 2015، قام المدير العام أمين معزوزي بإجراء تغييرات أخرى.
- يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من هيكلين رئيسيين:**
- أ- الهيكل العملياتي:** وتتمثل حسب الاختصاص المهني في مجموعة من النشاطات المتجانسة وهي تعمل حسب قواعد المؤسسة المستقلة في إطار الأهداف والاستراتيجيات المسطرة من قبل أعلى هيئة في المؤسسة والمتمثلة في الرئيس المدير العام، وتتكون الهياكل العملية من قسمين وهما الفروع والشركات القابضة الدولية التي يترأسها المدير العام.

إن الهياكل العملية الجديدة لمؤسسة سوناطراك تظهر أربع نواب رؤساء لمختلف الفروع والمتمثلون فيما يلي:

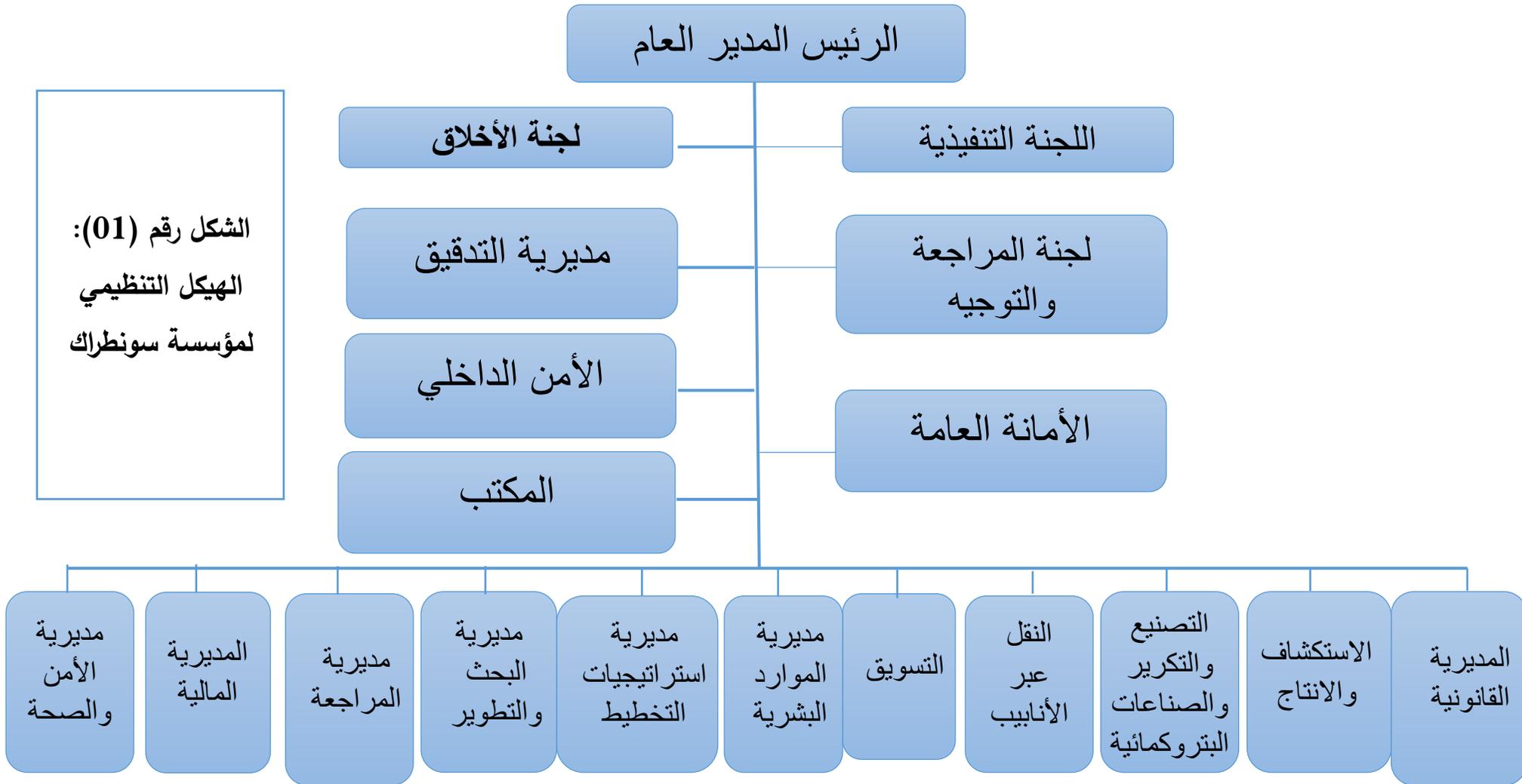
- نائب رئيس الاستكشاف والإنتاج : يشمل فرق التنقيب، فرق الجيولوجيا، وإدارة الحقول.
- نائب رئيس النقل عبر الأنابيب (TRC) : يتضمن إدارة خطوط الأنابيب، النقل البحري، والتوزيع المحلي والدولي.
- نائب رئيس نشاطات التمييع والتكرير والصناعات البتروكيميائية : يضم مصافي النفط ومرافق معالجة الغاز.
- نائب رئيس التسويق : يتولى إدارة العلاقات التجارية، عقود البيع، والتسويق المحلي والدولي.

ب- الهيكل الوظيفي :

تتضمن الهياكل الوظيفية في مؤسسة سوناطراك تنسيق الاستراتيجيات المرسومة، السياسات المتبعة، ونشاطات المجمع. وتعمل على وضع الأدوات الضرورية للتسيير، التنظيم الجيد، وتقديم الدعم والخبرة اللازمة للهياكل العملية. تُدار هذه الهياكل تحت رئاسة الرئيس المدير العام لسوناطراك والمدراء التابعين له، وهي منظمة على شكل سبع مديريات:

- **مديرية الموارد البشرية والاتصالات**: تحت سلطة مدير عام بالنيابة، ومكلفة ب:
 - تكوين وتطوير الموارد البشرية.
 - التسيير الإداري لعمل المقر.
 - مساندة مشاريع المؤسسة.
 - الشؤون الاجتماعية والعلاقات العمومية، للاهتمام أكثر بالموارد الاجتماعية.
- **مديرية استراتيجيات التخطيط والاقتصاد**: تحت سلطة مدير تنفيذي، ومكلفة ب:
 - التخطيط والدراسة الاقتصادية.
 - تنظيم الأنظمة والإجراءات.
 - المعالجة المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام.
 - مساندة المشاريع المنجزة والأعمال الكاملة.
- **المديرية المالية**: مكلفة ب:
 - التموين وتسيير الوسائل العامة.
 - الشؤون الاجتماعية.
 - الاتصالات.
 - العلاقات العمومية.

- دعم مشاريع المؤسسة.
- **مديرية المراجعة:** مكلفة ب:
 - قيادة وتسيير المراجعة.
 - مراقبة التسيير الاستراتيجي.
 - مراقبة إجراءات الإعلان عن المناقصات.
 - الإعلام وإعداد تقارير المجمع.
- **المديرية القانونية:** مكلفة ب:
 - معالجة القضايا والنزاعات الدولية.
 - معالجة القضايا والنزاعات الداخلية الخاصة بالتجارة وقضايا المقر.
 - الجرد القانوني وتسوية ذمة المجمع.
 - دعم مشاريع المؤسسة.
 - الإعلام وتطوير بنك المعلومات.
- **مديرية الصحة والأمن والمحيط:** مكلفة ب:
 - إعداد الإجراءات والمعايير في ميدان المحيط، الأمن، والصحة.
 - تجميع المعلومات حول التكنولوجيا الجديدة.
 - دعم المشاريع المختلفة للمجمع.
- **مديرية الإستكشاف:** مكلفة ب:
 - تخطيط وتنفيذ عمليات الإستكشاف والتنقيب عن المحروقات.
 - تحليل البيانات الجيولوجية والجيوفيزيائية.
 - تقييم إحتياطات المحروقات.
 - التعاون مع الفرق الأخرى لتطوير إستراتيجيات إستغلال الموارد المكتشفة.
 - إستخدام التكنولوجيا الحديثة في تحسين عمليات الإستكشاف.
 - من خلال هذه الهياكل الوظيفية، تسعى سوناطراك إلى تحقيق التنسيق الفعّال والتنظيم الجيد لمختلف نشاطاتها، مما يساهم في تعزيز كفاءتها ودعم مسيرتها نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية.
 - من خلال هذه الهياكل الوظيفية، تسعى سوناطراك إلى تحقيق التنسيق الفعّال والتنظيم الجيد لمختلف نشاطاتها، مما يساهم في تعزيز كفاءتها ودعم مسيرتها نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية



المطلب الثاني : لمحة عامة حول قسم الإستكشاف (بومرداس)

يعد قسم الاستكشاف من بين الأقسام المتفرعة من المؤسسة الوطنية للمحروقات سوناطراك، ومن أهم مهامه البحث والتنقيب عن البترول من أجل رفع قيمة الاحتياطي الوطني للمحروقات. يتواجد مقر القسم الإداري في ولاية بومرداس.

i. نشأة قسم الاستكشاف

في بداية تأسيس مؤسسة سوناطراك سنة 1963 الاستكشاف كان مجرد مصلحة فقط ، وفي سنة 1972 تأسست مديرية الاستكشاف وبذلك ارتقت من مصلحة إلى قسم سنة 1987، حيث يعد قسم الاستكشاف من بين الأقسام المتفرعة من المؤسسة الوطنية للمحروقات، وهدفه الأساسي استكشاف وإيجاد احتياطات جديدة للمحروقات بعد الحصول على رخصة التنقيش من طرف مؤسسة "سوناطراك".

- تأسس قسم الاستكشاف عام 1972 وفقا لعدة قرارات أهمها:

- القرار 001 الصادر في 1970/08/08.
- القرار 026 الصادر في 1972/03/08 الذي ينص على ضرورة وجود فكرة شاملة حول تأسيس مديرية الاستكشاف.

▪ القرار 031 الصادر في 1972/07/20 الذي يتعلق بإدارة الاستكشاف.

تبعاً لإعادة تنظيم سوناطراك في تاريخ 1987/04/04 فإن مديرية الاستكشاف رفعت إلى رتبة قسم، وتنظيمها بناء على القرار 00-364 الصادر في 1988/06/18.

ii. مهام قسم الاستكشاف

تتلخص أهم مهام قسم الاستكشاف في:

- تطوير وقيادة نشاط التنقيب والبحث عن المحروقات، وإعادة إنشاء وتأسيس الاحتياطات الوطنية.
- توفير البيانات والتوصيات والنصائح اللازمة للبرامج التقنية للاستغلال في الأجل القصيرة، المتوسطة، والطويلة، وكذلك إعداد وتحضير المخططات السنوية الخاصة بها مع متابعة ومراقبة التنفيذ.
- البحث والتنقيب داخل مختلف الأحواض البترولية لقطاع المناجم وتطوير ومتابعة الدراسات الوطنية.
- تحضير وإعداد البرامج التقنية للاستكشاف الطويل، المتوسط، والقصير المدى وإعداد الموازنات الخاصة بها، بالإضافة إلى متابعة ومراقبة تنفيذها.
- تكوين الخبرات الهامة في ميدان الدراسات الخاصة بالاستكشاف، خاصة في مجال البيولوجيا والجيوفيزياء، وتطويرها.

- المتابعة القانونية، المالية، والتقنية لعقود الاستكشاف بالمؤسسة.
- تطوير الخبرة في ميدان الدراسات الخاصة بالاستكشاف.
- المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لقسم الاستكشاف (بومرداس)**
- حسب ما جاء في القرار 031 المؤرخ في 1972/03/20 فان قسم الاستكشاف يتكون من :
- **المديريات الجهوية:** هي موزعة على أحواض وعددها أربعة
 - مديرية جهوية الشرق
 - مديرية جهوية الغرب
 - مديرية جهوية الشمال
 - مديرية جهوية الوسط
- **مديرية العمليات** تتمثل مهامها الأساسية هي إعداد ومتابعة وضع برنامج العمل في ميدان الجيولوجيا والجيوفيزياء وعملية الحفر.
- **مديرية الدراسات:** ومهامها الأساسية هي :
 - ضمان التغطية التقنية لكامل المديرية الجهوية وإلى النشاطات الدولية وذلك بالخبرة وإدخال تقنيات جديدة في الاستكشاف.
 - إعداد برامج الاستكشاف.
 - وضع دراسات مختصة بالمشاكل المتعلقة بالاستكشاف.
 - دراسة تطبيقية لمؤسسة سوناطراك قسم الاستكشاف
 - ضمان تقسيم الاستكشاف والموارد التي بقيت للاستكشاف بالحوض لحساب المديرية الجهوية.
- **مديرية تسيير المعلومات :** وتتكون من :
 - دائرة معالجة المعلومات.
 - دائرة بنك المعلومات.
 - دائرة تكنولوجيا المعلومات.
 - دائرة خدمة المعلومات.
 - دائرة المعلومات المملوكة.
- **مديرية تسيير الموارد البشرية والوسائل :** وتتكون من :
 - دائرة التنمية والموارد البشرية
 - دائرة تسيير الموارد البشرية.

- مديرية تسيير الوسائل وتتكون من :
 - دائرة الموارد والنقل.
 - دائرة التموين والوسائل.
- مديرية التخطيط
 - دائرة التخطيط ومراقبة التسيير.
- مديرية المالية: ولها فرعان:
 - دائرة المالية والمحاسبة ولها اربعة أقسام:
 - * قسم الموردون.
 - * قسم المحاسبة العامة.
 - * قسم الأصول الثابتة.
 - * قسم الأجور.
 - دائرة الميزانية والخزينة ولها اربعة أقسام:
 - * قسم الخزينة.
 - * قسم الجباية.
 - * قسم المحاسبة التحليلية.
 - * قسم الميزانية.

DIVISION EXPLORATION

DEPARTEMENT JURIDIQUE

ASSISTANT SURETE INTERNE

DEPARTEMENT HSE

DIRECTION ASSETS EST

DIRECTION ASSETS CENTRE

DIRECTION ASSETS OUEST

DIRECTION ASSETS NORD

DIRECTION ASSETS EN PARTENARIAT

DIRECTION ETUDES & SYNTHESE

DIRECTION DES OPERATIONS D'EXPLORATION

DIRECTION DATA MANAGEMENT

DEPARTEMENT BASSIN ILLIZI

DEPARTEMENT BASSIN AMGUID-MESSAOUD

DEPARTEMENT BASSIN AHNET-GOURARA

DEPARTEMENT BASSIN SUD EST CONSTANTINOIS & ATLAS

DEPARTEMENT ACTIVITES EN ASSOCIATION

DEPARTEMENT ANALYSE DES BASSINS

DEPARTEMENT ADMINISTRATION GENERALE & FINANCES

DEPARTEMENT PROCESSING

DEPARTEMENT BASSIN BERKINE EST

DEPARTEMENT BASSIN OUED MYA

DEPARTEMENT BASSIN BECHAR-OUED NAMOUS

DEPARTEMENT BASSIN TELL & OFFSHORE

DEPARTEMENT SYNTHÈSES & REPORTING

DEPARTEMENT RESERVOIRS & RESERVES

DEPARTEMENT GEOLOGIE

DEPARTEMENT BANQUE DE DONNEES

DEPARTEMENT BASSIN BERKINE OUEST

DEPARTEMENT BASSIN TINDOUF-REGGANE-SBAA

DEPARTEMENT ETUDES & TECHNIQUES NOUVELLES

DEPARTEMENT GEOPHYSIQUE

DEPARTEMENT DATA SERVICING

DEPARTEMENT HYDROGEOLOGIE

DEPARTEMENT PATRIMOINE DATA

DIRECTION PROJET STIMUL. & EVALUATION DES PUITES EXPLORATION

DIRECTION PLANIFICATION

DIRECTION FINANCES

DIRECTION GESTION DU PERSONNEL

DIRECTION LOGISTIQUE

DEPARTEMENT PLANIFICATION & CONTRÔLE DE GESTION

DEPARTEMENT FINANCES & COMPTABILITE

DEPARTEMENT GESTION RESSOURCES HUMAINES

DEPARTEMENT APPROVISIONNEMENTS

DEPARTEMENT EVALUATION ECONOMIQUES & STATISTIQUES

DEPARTEMENT TRESORERIE & BUDGET

DEPARTEMENT DEVELOPPEMENT RESSOURCES

DEPARTEMENT MOYENS GENERAUX

الشكل رقم (03):
الهيكل التنظيمي
لسقم الإستكشاف.

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية المالية باستخدام المؤشرات المالية المشتركة.

في هذا المبحث، سنقوم بإسقاط الأدوات والتقنيات التحليلية التي تم دراستها سابقاً على قوائم المؤسسة المحددة للدراسة. وهذا بهدف تحليل البيانات المالية الفعلية للمؤسسة وفحص وضعيتها المالية باستخدام الأدوات والتقنيات المالية المعتمدة.

المطلب الأول: تحليل الوضعية المالية من خلال الميزانية

1. تحليل الوضعية المالية باستخدام نسب المديونية:

❖ **نسبة الإقتراض = إجمالي الإلتزامات / مجموع الأصول**

الجدول رقم (02): حساب نسبة الإقتراض. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
إجمالي الإلتزامات	+1,290,593,187) (13,281,752,89	+1,438,893,967.69) (8,639,244,606.83	1,662,933,705.13) (9,709,297,644.71+
مجموع الأصول	302,108,221,002	283,478,351,216.04	300,373,850,196.98
نسبة الإقتراض	4.8 بالمائة	3.6 بالمائة	3.8 بالمائة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (01-06).

التعليق:

نلاحظ ان نسبة الإقتراض خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022 أقل بكثير من الحد المطلوب

وهو 50% وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير في تمويل أصولها بإستخدام أموالها الخاصة، ويمكن القول أن هذه النسبة مقبولة.

❖ الإلتزامات إلى حقوق الملكية = إجمالي الإلتزامات / إجمالي الأموال الخاصة

الجدول رقم(03): حساب نسبة الإلتزامات إلى حقوق الملكية. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
إجمالي الإلتزامات	+ 1,290,593,187) (13,281,752,89	+ 1,438,893,967.69) (8,639,244,606.83	1,662,933,705.13) (9,709,297,644.71 +
إجمالي الأموال الخاصة	287,535,874,924	273,400,212,641.52	289,001,618,847.14
الإلتزامات إلى حقوق الملكية	5 بالمائة	3.7 بالمائة	3.9 بالمائة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (02، 04، 06).
التعليق:

نلاحظ ان نسبة الإلتزامات إلى حقوق الملكية خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022 أقل من الحد المطلوب وهو 1، يدل على أن للمؤسسة تتمتع بإستقلالية مالية وهذا مؤشر مقبول.
❖ ديون طويلة المدى إلى رأس المال = الديون طويلة الأجل / رأس المال العامل.

الجدول رقم(04): حساب ديون طويلة المدى إلى رأس المال الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
الديون طويلة الأجل	1,290,593,187	1,438,893,967.69	1,662,933,705.13
رأس المال العامل	- 739,505,297) (13,281,752,891	- 340,724,418.94) (8,639,244,606.83	-166,676,092.93) (9,709,297,644.71
ديون طويلة المدى إلى رأس المال	-0.10	-0.17	-0.20

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (02، 04، 06).

التعليق:

تدل النتائج السالبة المتحصل عليها خلال الثلاث سنوات 2020-2021-2022 إلى أن رأس المال العامل لا يستطيع تغطية الديون طويلة الأجل، وبالتالي ليس لديها هامش أمان وهو مؤشر غير مقبول على مستوى التوازن المالي، وفي الحالة العادية تكون نصيحتنا للمؤسسة بإقتراض أموال من البنك لتغطية رأس المال العامل وإبقاء جزء من القرض في دورة الإستغلال كهامش أمان، لكن نظرا لسياسة الخاصة للمؤسسة وعدم رغبتها في الإقتراض لا يمكن تقديم هذه النصيحة.

❖ نسب التمويل :

• نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

الجدول رقم (05): حساب نسبة التمويل الدائم. الوحدة : دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	287,535,874,924 (1,290,593,187 +	+ 273,400,212,641.52) (1,438,893,967.69	+ 289,001,618,847.14) (1662,933,705.13
الأصول الثابتة	301,368,715,705	283,137,626,797.10	300,207,174,104.05
نسبة التمويل الدائم	0.96	0.97	0.97

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (01-06).

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد خلال السنوات الثلاث وهذا يدل على أن المؤسسة تمول جزء من الأصول الثابتة بديون قصيرة الأجل وهذا يعني أن هناك رأس المال العامل سالب أي أن إجمالي الأموال الدائمة تكون أقل من إجمالي الأصول الثابتة وبالتالي ليس لديها هامش أمان.

• نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

الجدول رقم (06): حساب نسبة التمويل الذاتي. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	287,535,874,924	273,400,212,641.52	289,001,618,847.14
الأصول الثابتة	301,368,715,705	283,137,626,797.10	300,207,174,104.05
نسبة التمويل الذاتي	0.95	0.97	0.96

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (01-06).

التعليق:

نلاحظ أن نسب التمويل الذاتي خلال السنوات 2020-2021-2022 قريبة جدا من الواحد وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير جدا في تمويل أصولها الثابتة عن طريق الأموال الخاصة، وهيا نسبة مقبولة بالنسبة للمؤسسة.

• نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

الجدول رقم (07): حساب نسبة الإستقلالية المالية. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	287,535,874,924	273,400,212,641.52	289,001,618,847.14
مجموع الديون	(1,290,593,187) (13,281,752,89)	(1,438,893,967.69) (8,639,244,606.83 +	(1,662,933,705.13) (9,709,297,644.71 +
نسبة الإستقلالية المالية	19.73	27.13	25.41

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (02، 04، 06).

التعليق:

نلاحظ أن الإستقلالية المالية خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022 في تزايد مستمر وهي نتائج إيجابية تعكس إستقلالية المؤسسة ماليا.

2. تحليل نسب السيولة:

❖ نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (08): حساب نسبة السيولة العامة. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
الأصول المتداولة	739,505,297	340,724,418.94	166,676,092.93
ديون قصيرة الأجل	13,281,752,891	8,639,244,606.83	9,709,297,644.71
نسبة السيولة العامة	0.06	0.04	0.02

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (01-06).

التعليق: نلاحظ ان نسب السيولة العامة خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022 اقل من الواحد أي أن الأصول المتداولة لا تغطي الديون قصيرة الأجل وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها المتداولة المفاجئة دون تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة او الحصول على قروض جديدة، وهذا مؤشر غير مقبول بالنسبة للمؤسسة.

❖ معدل التداول السريع = (القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) / ديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم(09): حساب معدل التداول السريع الوحدة: دينار جزائري

البيان	2020	2021	2022
(القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة)	+ 655,253,724 (61,625,186	+ 103,065,826.96) (220,549,373.87	+ 92,536,761.64) (59,063,743.25
ديون قصيرة الأجل	13,281,752,891	8,639,244,606.83	9,709,297,644.71
معدل التداول السريع	0.05	0.04	0.02

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (01-06).

التعليق:

يدل معدل التداول السريع على نسبة السيولة السريعة المتوفرة لدى المؤسسة التي يمكن إستخدامها لي تغطية الديون قصيرة الأجل خلال فترة قصيرة، والتي يجب أن تكون معدل قيمتها محصورة بين [0.3-0.5]، وهذا ما لم نلاحظه خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022، ولذلك هي غير مقبولة.

❖ نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (10): حساب نسبة السيولة الحالية. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
القيم الجاهزة	61,625,186	220,549,373.87	59,063,743.25
ديون قصيرة الأجل	13,281,752,891	8,639,244,606.83	9,709,297,644.71
نسبة السيولة الحالية	0.0046	0.03	0.01

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (01-06).

التعليق: نلاحظ أن نسبة السيولة الفورية خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022 منخفضة عن النسبة المثلى التي تتراوح بين [0.2-0.3]، وهذا معناه أن المؤسسة لا تستطيع سداد ديونها قصيرة الأجل بالإعتماد على النقديات، وبالتالي يمكن القول أن نسبة السيولة الحالية غير مقبولة.

المطلب الثاني: تحليل الأداء من خلال جدول حسابات النتائج

1. تحليل نسب المردودية:

❖ نسبة هامش الربح الإجمالي = النتيجة الإجمالية (قبل الضريبة) / رقم الأعمال الصافي.

الجدول رقم (11): نسبة هامش الربح الإجمالي. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
النتيجة الإجمالية	-56,681,711,441.07	-15,217,602,366.29	-22,175,003,005.88
رقم الأعمال الصافي	29,773,324,825.1	21,252,299,343.71	17,606,471,924.89
نسبة هامش الربح الإجمالي	-1.90	-0.72	-1.26

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (07-09).

التعليق:

توضح هذه النسبة العلاقة بين صافي إيرادات المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، ومن خلال الملاحظة نجد أن نسب هامش الربح الإجمالي خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022 سالبة وهذا بسبب أن النتيجة الإجمالية سالبة وهي نسبة غير مقبولة، وهذا راجع لطبيعة نشاط المؤسسة التي تركز على توسيع إستثماراتها.

❖ نسبة هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال الصافي.

الجدول رقم(12): نسبة هامش الربح الصافي. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	-56,960,188,459	-15,163,152,972.06	-53,173,494,476.65
رقم الأعمال الصافي	29,773,324,825.1	21,252,299,343.71	17,606,471,924.89
نسبة هامش الربح الصافي	-1.90	-0.71	-3.02

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (07-09).

التعليق:

نلاحظ أن نسب هامش الربح الصافي خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022 سالبة معناه أنه ليس هناك أرباح من المبيعات وهذا بسبب أن النتيجة الصافية سالبة وهي دلالة على ضعف أداء المؤسسة وبالتالي نسبة غير مقبولة إطلاقاً. ويرجع هذا إلى طبيعة نشاط المؤسسة التي تهتم بتوسيع إستثماراتها.

❖ نسبة العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

الجدول رقم (13): حساب نسبة العائد على حقوق الملكية. الوحدة: دينار الجزائري.

البيان	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	-56,960,188,459	-15,163,152,972.06	-53,173,494,476.65
الأموال الخاصة	287,535,874,924	273,400,212,641.52	289,001,618,847.14
نسبة العائد على حقوق الملكية	-0.20	-0.06	-0.18

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (02,04,06,07,08,09).

التعليق: تعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك على إستثمار أموالهم بالمؤسسة، ونلاحظ انها نتائج سلبية في السنوات الثلاث وهذا يدل على عدم وجود أي عائد على الاموال المستثمرة من طرف ملاك المؤسسة، وهي نسبة غير مقبولة وهذا راجع إلى طبيعة نشاط المؤسسة الذي يركز على توسيع إستثماراته بشكل أساسي.

❖ **معدل العائد على الإستثمار = النتيجة الصافية / إجمالي الإستثمار (الأموال الدائمة).**

الجدول رقم(14): حساب معدل العائد على الإستثمار. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	-56,960,188,459	-15,163,152,972.06	-53,173,494,476.65
إجمالي الإستثمار	+ 287,535,874,924 1,290,593,187	+ 273,400,212,641.52 1,438,893,967.69	+ 289,001,618,847.14 1,662,933,705.13
معدل العائد على الإستثمار	-0.20	-0.06	-0.18

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (09,08,07,06,04,02).
التعليق: نلاحظ أن معدلات العائد على الإستثمار خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022 سالبة وهذا يدل على أن المؤسسة لم تحسن إستخدام وإدارة كل الأموال لديها من أموال خاصة وخصوم غير جارية في تحقيق عائد من هذه الأموال، وهي نسبة غير مقبولة ولكن بالنظر إلى طبيعة نشاط المؤسسة الذي يركز على توسيع إستثماراته بشكل أساسي فهذا يفسر النتائج المتحصل عليها.

❖ **نسبة العائد على إجمالي الأصول = النتيجة الصافية / مجموع الأصول.**

الجدول رقم(15): حساب نسبة العائد على إجمالي الأصول. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	-56,960,188,459	-15,163,152,972.06	-53,173,494,476.65
مجموع الأصول	302,108,221,002	283,478,351,216.04	300,373,850,196.98
نسبة العائد على إجمالي الأصول	-0.19	-0.05	-0.18

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (09,08,07,05,03,01).

التعليق:

نلاحظ أن نسب العائد على إجمالي الأصول خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022 سالبة وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد أرباح، وهي نسبة غير مقبولة ولكن بالنظر إلى طبيعة نشاط المؤسسة الذي يركز على توسيع إستثماراته بشكل أساسي فهذا يفسر النتائج المتحصل عليها.

2. مؤشرات تحليل جودة الأرباح :

❖ نسبة النقدية من النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / الربح قبل الفوائد والضرائب

الجدول رقم (16): حساب نسبة النقدية من النشاط التشغيلي. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي	-32,725,708,630.11	-83,022,223,568.29	-2,341,733,669.03
الربح قبل الفوائد والضرائب	-56,681,711,441.07	-15,217,602,366.29	-22,175,003,005.88
نسبة النقدية من النشاط التشغيلي	0.58	5.46	0.11

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (07,08,09,10,11,12).

التعليق:

توضح نسب النقدية من النشاط التشغيلي القدرة على خلق وتوليد تدفقات نقدية تشغيلية وتعكس جودة أرباح المؤسسة، لكن بما أن المؤسسة محل الدراسة يركز نشاطها الأساسي حول التوسع في الإستثمارات لذا هيا ليست قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

❖ نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / مجموع الأصول.

الجدول رقم (17): حساب نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي. الوحدة: دينار جزائري

البيان	2020	2021	2022
صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي	-32,725,708,630.11	-83,022,223,568.29	-2,341,733,669.03
مجموع الأصول	302,108,221,0026	283.478,351,216.04	300,373,850,196.98
نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	-0.11	-0.29	-0.01

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (12،11،10،05،03،01).
التعليق: من خلال النتائج المتحصل عليها في السنوات الثلاث نلاحظ أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالبة بالتالي لا يتم توليد نقديات من إستغلال الأصول ولهذا النتائج غير مقبولة.

❖ نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات = إجمالي التدفقات النقدية الداخلة في النشاط التشغيلي / صافي المبيعات.

الجدول رقم (18): حساب نسبة التدفق النقدي التشغيلي من المبيعات. الوحدة: دينار جزائري

البيان	2020	2021	2022
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة في النشاط التشغيلي	-32,725,708,630.11	-83,022,223,568.29	-2,341,733,669.03
صافي المبيعات	29,773,324,825.1	21,252,299,343.71	17,606,471,924.89
نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات	-1.10	-3.95	-0.11

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (12،11،10،09،08،07)

التعليق:

نلاحظ أن نسب التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات في خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022 سالبة وهذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في تحصيل النقديات من المبيعات، وهذه نسبة غير مقبولة. المطب الثالث: تحليل جدول التدفقات النقدية للخرينة
1. مؤشرات تقييم السيولة:

❖ نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية.

الجدول رقم(19):حساب نسبة التغطية النقدية. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي	-32,725,708,630.11	-83,022,223,568.29	-2,341,733,669.03
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية	32,716,778,109.22	83,181,147,756.63	2,099,505,223.11
نسبة تغطية النقدية	-1	-0.99	-1.12

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (10،11،12).

التعليق:

نلاحظ أن نسب التغطية النقدية في خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022 سالبة وهذا دلالة على أن المؤسسة غير قادرة على توليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتغطية الإحتياجات التمويلية والإستثمارية إذا النسبة غير مقبولة.

❖ نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / الإلتزامات المتداولة.

الجدول رقم (20): حساب نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي. الوحدة: دينار جزائري.

2022	2021	2020	البيان
-2,341,733,669.03	-83,022,223,568.29	-32,725,708,630.11	صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي
9,709,297,644.71	8,639,244,606.83	13,281,752,891	الإلتزامات المتداولة
-0.24	-9.61	-2.46	نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (02،04،06،10،11،12).
التعليق:

نلاحظ أن نسب التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022 سالبة وهذا يعكس عدم قدرة المؤسسة على تغطية إلتزاماتها المتداولة من خلال التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية وبالتالي هي نسبة غير مقبولة.

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات التوازن المالي والتنبؤ بالفشل المالي.

يعد تحليل مؤشرات التوازن المالي واستخدام نماذج التنبؤ المالي أدوات حيوية لإدارة الشركات بشكل فعال. وعلى ضوء ذلك سنقوم في هذا المبحث بإسقاط ما تم دراسته سابقا على المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات التوازن المالي

1. رأس المال العامل:

❖ **رأس المال العامل من أعلى الميزانية = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.**

الجدول رقم(21): حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	+ 287,535,874,924 (1,290,593,187	273,400,212,641.5) (1,438,893,967.69 +	289,001,618,847.14) (1662,933,705.13 +
الأصول الثابتة	301,368,715,705	283,137,626,797.10	300,207,174,104.05
رأس المال العامل من أعلى الميزانية	-12,542,247,594	-8,298,520,187.89	-9,542,621,551.78

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (01-06).

❖ **رأس المال العامل من أسفل الميزانية = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.**

الجدول رقم(22): حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
الأصول المتداولة	739,505,297	340,724,418.94	166,676,092.93
الديون قصيرة الأجل	13,281,752,891	8,639,244,606.83	9,709,297,644.71
رأس المال العامل من أسفل الميزانية	-12,542,247.59	-8,298,520,187.89	-9,542,621,551.78

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (01-06).

التعليق: نلاحظ ان رأس المال العامل سالب خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022 وهذا ما يبين أن المؤسسة لم تحقق مبدأ التوازن المالي يعني أن الأصول المتداولة لا تغطي كل الديون القصيرة الأجل، ومنه فهي لا تمتلك هامش أمان، وهذا راجع إلى طبيعة المؤسسة التي تهتم بتوظيف أموالها في توسيع إستثماراتها.

1.1 رأس المال العامل الخاص:

❖ **رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.**

الجدول رقم(23): حساب رأس المال العامل الخاص. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	287,535,874,924	273,400,212,641.52	289,001,618,847
الأصول الثابتة	301,368,715,705	283,137,626,797.10	300,207,174,104.05
رأس المال العامل الخاص	-13,832,840,781	-9,737,414,155.58	-11,205,555,256.91

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (01-06).

التعليق: نلاحظ ان رأس المال العامل الخاص سالب خلال السنوات 2020-2021-2022 وهذا يعني أن كل الأموال الخاصة قد تم إستثمارها وهذا مؤشر مقبول.

2.1 رأس المال العامل الإجمالي:

❖ **رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة.**

الجدول رقم(24): حساب رأس المال العامل الإجمالي. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
مجموع الأصول	302,108,221,002	283,478,351,216.04	300,373,850,196.98
الأصول الثابتة	301,368,715,705	283,137,626,797.10	300,207,174,104.05
رأس المال العامل الإجمالي	739,505,297	340,724,418.94	166,676,092.93

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (01-03).

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي في السنوات الثلاث 2020-2021-2022 في إنخفاض مستمر وهذا راجع إلى الإنخفاض المستمر في الأصول المتداولة وبما أن المؤسسة خدماتية فحسب طبيعة نشاطها الذي يركز على توسيع إستثماراتها يستلزم أن تكون الأصول المتداولة أقل من الأصول الثابتة وبالتالي هو مؤشر مقبول.

3.1 رأس المال العامل الأجنبي:

❖ رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم(25): حساب رأس المال العامل الأجنبي. الوحدة: دينار جزائري.

البيان	2020	2021	2022
ديون طويلة الأجل	1,290,593,187	1,438,893,967.69	1,662,933,705.13
الديون قصيرة الأجل	13,281,752,891	8,639,244,606.83	9,709,297,644.71
رأس المال العامل الأجنبي	14,572,346,078	10,078,138,574.52	11,372,231,349.84

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (03-06).

التعليق:

يمثل هذا المؤشر إجمالي الديون التي تتوفر لدى المؤسسة والتي تحصلت عليها لتمويل جميع نشاطاتها، وهو ما يحدد ارتباط المؤسسة إتجاه الغير. ونلاحظ أنه في السنوات الثلاث في إنخفاض مستمر وهذا مؤشر غير مقبول بالنسبة للمؤسسة لأن رأس المال العامل الأجنبي يجب أن يكون أكبر من الأموال الخاصة، لكن بما أن المؤسسة لا تعتمد على ديون خارجية في تمويل احتياجاتها فهذا يفسر قيمة رأس المال العامل الأجنبي المنخفضة.

2. إحتياج رأس المال العامل:

❖ إحتياج رأس المال العامل = (المخزون + القيم القابلة للتحقيق) - الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم(26): حساب إحتياج رأس المال العامل. الوحدة: دينار جزائري.

2022	2021	2020	البيان
+ 92,536,761.64 (15,075,588.04)	+ 103,065,826.96 (17,109,218.11)	+ 655,253,724 (22,626,387)	(المخزون + القيم القابلة للتحقيق)
9,709,297,644.71	8,639,244,606.83	13,281,752,891	الديون قصيرة الأجل
-9,601,685,295.03	-8,519,069,561.76	-12,603,872,780	إحتياج رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (01-06).

التعليق:

نلاحظ أن إحتياج رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث 2020-2021-2022 سالب وهذا يعني أن إحتياجات الدورة أقل من موارد الدورة وهي وضعية غير عادية نتيجة ضعف نشاط المؤسسة، وبما أن المؤسسة لا تهتم بدورة الإستغلال فهذا يفسر النتائج المتحصل عليها.

المطلب الثاني: التنبؤ بالفشل المالي

1. نموذج "ألتمان" ALTMAN:

الجدول رقم (27): تطبيق نموذج Altman.

2022	2021	2020	البيان
$\frac{-9,542,621,551.78}{300,373,850,196.98} = -0.0317$	$\frac{-8,298,520,187.89}{283,478,351,216.04} = -0.0292$	$\frac{-12,542,247,594}{302,108,221,002} = -0.0415$	X1 = رأس المال العامل / إجمالي الأصول
$\frac{300,373,850,196.98}{0} = 0$	$\frac{283,478,351,216.04}{0} = 0$	$\frac{0}{302,108,221,002} = 0$	X2 = الأرباح المحتزة / إجمالي الأصول
$\frac{-22,175,003,005.88}{300,373,850,196.98} = -0.0738$	$\frac{-15,217,602,366.29}{283,478,351,216.04} = -0.0536$	$\frac{-56,681,711,441.07}{302,108,221,002} = -0.1876$	X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول
$\frac{289,001,618,847.14}{300,373,850,196.98} = 0.9621$	$\frac{273,400,212,641.52}{283,478,351,216.04} = 0.9644$	$\frac{287,535,874,924}{302,108,221,002} = 0.9517$	X4 = القيمة الدفترية لحقوق المساهمين / إجمالي الخصوم
$\frac{17,606,471,924.89}{300,373,850,196.98} = 0.0586$	$\frac{21,252,299,343.71}{283,478,351,216.04} = 0.0749$	$\frac{29,773,324,825.10}{302,108,221,002} = 0.0985$	X5 = صافي المبيعات / إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (01-09).

حساب رصيد المؤشر Z:

:2020

$$\begin{aligned} Z &= 0.717 (-0.0415) + 0.847(0) + 3.107(-0.1876) + 0.420(0.9517) \\ &\quad + 0,998(0.0985) \\ &= -0.0297555 + 0 - 0.5828732 + 0.399714 + 0.098303 \\ Z &= - 0.1146117 \end{aligned}$$

:2021

$$\begin{aligned} Z &= 0.717 (-0.0292) + 0.847(0) + 3.107(-0.0536) + 0.420(0.9644) \\ &\quad + 0,998(0.0749) \\ &= -0.0209364 + 0 - 0.1665352 + 0.405048 + 0.0747502 \\ Z &= 0.2923266 \end{aligned}$$

:2022

$$\begin{aligned} Z &= 0.717 (-0.0317) + 0.847(0) + 3.107(-0.0738) + 0.420(0.9621) \\ &\quad + 0,998(0.0586) \\ &= -0.0227289 + 0 - 0.2292966 + 0.404082 + 0.0584828 \\ Z &= 0.2105393 \end{aligned}$$

التعليق:

من خلال تطبيق نموذج Altman على نتائج المؤسسة نجد أن قيمة المؤشر في السنوات الثلاث أقل من 1.23، ما يدل على أن المؤسسة مهددة بالفشل المالي وخاصة في سنة 2020 فالمؤشر كان سالبا (-0.1146117). ونلاحظ من خلال النسب المكونة للنموذج أن المؤسسة ليس لديها أرباح في كل سنوات الدراسة وخاصة في سنة 2020 التي كانت أكثر سنة قد حققت المؤسسة فيها خسارة. من الجدول أعلاه يتبين لنا سبب ظهور هذه النتيجة السلبية، فالمؤسسة ليس لها هامش أمان (رأس المال العامل سالب) ، كما أنها لم تحقق ربح خلال سنوات الدراسة وبالتالي ليس لها أرباح محتجرة.

2. نموذج "KIDA":

الجدول رقم (28): تطبيق نموذج Kida.

2022	2021	2020	البيان
$\frac{-53,173,494,476.65}{300,373,850,196.98} = -0.1770$	$\frac{-15,163,152,972.06}{283,478,351,216.04} = -0.0534$	$\frac{-56,960,188,459}{302,108,221,002} = -0.1885$	X1 = الربح الصافي / إجمالي الأصول
$\frac{289,001,618,847.14}{300,373,850,196.98} = 0.9621$	$\frac{273,400,212,641.52}{283,478,351,216.04} = 0.9644$	$\frac{287,535,874,924}{302,108,221,002} = 0.9517$	X2 = الأموال الخاصة / إجمالي الخصوم
$\frac{59,063,743.25}{9,709,297,644.71} = 0.0061$	$\frac{220,549,373.87}{8,639,244,606.83} = 0.0255$	$\frac{61,625,186}{13,281,752,891} = 0.0046$	X3 = النقدية / الخصوم المتداولة
$\frac{17,606,471,924.89}{300,373,850,196.98} = 0.0586$	$\frac{21,252,299,343.71}{283,478,351,216.04} = 0.0749$	$\frac{29,773,324,825.10}{302,108,221,002} = 0.0985$	X4 = المبيعات / إجمالي الأصول
$\frac{59,063,743.25}{300,373,850,196.98} = 0.0002$	$\frac{220,549,373.87}{283,478,351,216.04} = 0.0008$	$\frac{61,625,186}{302,108,221,002} = 0.0024$	X5 = النقديات / إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (01-06).

حساب رصيد المؤشر Z:

:2020

$$Z = 1.042(-0.1885) + 0.42(0.9517) - 0.461(0.0046) + 0.463(0.0985) + 0.271(0.0024)$$

$$= -0.196417 + 0.399714 - 0.0256316 - 0.0456055 + 0.0006504$$

$$Z = 0.1327103$$

:2021

$$Z = 1.042 (-0.0534) + 0.42(0.9644) - 0.461(0.0255) - 0.463(0.0749) + 0.271(0.0008)$$

$$= - 0.0556428 + 0.405048 - 0.0181634 - 0.0346787 + 0.0002168$$

$$Z = 0.2967799$$

:2022

$$Z = 1.042X1 + 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463X4 + 0.271X5$$

$$= 1.042 (-0.1770) + 0.42(0.9621) - 0.461(0.0061) - 0.463(0.0586) + 0.271(0.0002)$$

$$= - 0.184434 + 0.404082 - 0.0078831 - 0.0271318 + 0.0000542$$

$$Z = 0.1846873$$

التعليق:

وفق نموذج Kida إذا كانت النتائج إيجابية فإن المؤسسة في مأمن من الفشل المالي، أما إذا كانت النتائج سلبية فالمؤسسة تواجه خطر الفشل المالي ومنه الإفلاس. ومن خلال تطبيق هذا النموذج على المؤسسة سجلنا نتائج إيجابية وبالتالي فالمؤسسة في مأمن من الفشل المالي. على الرغم أن النتيجة تظهر أن المؤسسة في مأمن من الفشل المالي إلى أن رصيد المؤشر يؤول إلى الصفر.

3. نموذج "SHERROD":

الجدول رقم (29): تطبيق نموذج Sherrod.

2022	2021	2020	البيان
$\frac{-9,542,621,551.78}{300,373,850,196.98}$ $= -0.0317$	$\frac{-8,298,520,187.89}{283,478,351,216.04}$ $= -0.0292$	$\frac{-12,542,247,594}{302,108,221,002}$ $= -0.0415$	X1 = رأس المال العامل / إجمالي الأصول
$\frac{59,063,743.25}{300,373,850,196.98}$ $= 0.0002$	$\frac{220,549,373.87}{283,478,351,216.04}$ $= 0.0008$	$\frac{61,625,186}{302,108,221,002}$ $= 0.0024$	X2 = النقديات / إجمالي الأصول
$\frac{289,001,618,847.14}{300,373,850,196.98}$ $= 0.9621$	$\frac{273,400,212,641.52}{283,478,351,216.04}$ $= 0.9644$	$\frac{287,535,874,924}{302,108,221,002}$ $= 0.9517$	X3 = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول
$\frac{-22,175,003,005.88}{300,373,850,196.98}$ $= -0.0738$	$\frac{-15,217,602,366.29}{283,478,351,216.04}$ $= -0.0536$	$\frac{-56,681,711,441.07}{302,108,221,002}$ $= -0.1876$	X4 = الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الأصول
$\frac{300,373,850,196.98}{11,372,231,349.84}$ $= 26.4129$	$\frac{283,478,351,216.04}{10,078,138,574.52}$ $= 28.1280$	$\frac{302,108,221,002}{14,572,346,078}$ $= 20.7316$	X5 = إجمالي الأصول / إجمالي الإلتزامات
$\frac{289,001,618,847.14}{300,207,174,104.05}$ $= 0.9626$	$\frac{273,400,212,641.52}{283,137,626,797.10}$ $= 0.9644$	$\frac{287,535,874,924}{301,368,715,705}$ $= 0.9540$	X6 = إجمالي حقوق المساهمين / القيم الثابتة المادية

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة أنظر للملاحق رقم (01-06).

حساب رصيد المؤشر Z:

:2020

$$\begin{aligned} Z &= 17 (-0.0415) + 9(0.0024) + 3.5(0.9517) \\ &\quad * 20 (-0.1876) + 1.2(20.7316) + 0.1(0.9540) \\ &= -0.7055 + 0.0216 + 3.33095 * -3.752 + 24.87792 + 0.0954 \\ &= 11.7916956 \end{aligned}$$

:2021

$$\begin{aligned} Z &= 17 (-0.0292) + 9(0.0008) + 3.5(0.9644) \\ &\quad * 20 (-0.0536) + 1.2(28.1280) + 0.1(0.9644) \\ &= -0.4964 + 0.0072 + 3.3754 * -1.072 + 33.7536 + 0.09644 \\ &= 30.7352112 \end{aligned}$$

:2022

$$\begin{aligned} Z &= 17 (-0.0317) + 9(0.0002) + 3.5(0.9621) * 20 (-0.0738) \\ &\quad + 1.2(26.4129) + 0.1(0.9626) \\ &= -0.5389 + 0.0018 + 3.36735 * -1.476 + 31.69548 \\ &\quad + 0.09626 \\ &= 26.2844314 \end{aligned}$$

التعليق:

من النتائج المتحصل عليها نجد تباين كبير بين سنوات الدراسة ففي 2020 نجد أن المؤشر يساوي 11.7916956 وفي 2021 و2022 نجد أن المؤشر يساوي على التوالي 30.7352112 و26.284431426، وهذا راجع إلى النتائج السلبية المتباينة التي حققتها المؤسسة في الثلاث سنوات. ومن خلال إخضاع نتائج المؤسسة لنموذج Sherrod نجد أن قيمة المؤشر في 2020 تقع بين [5-20] وبالتالي فإن القروض متوسطة المخاطر. أما بالنسبة لقيمة المؤشر في 2021 و20 فهي أكبر من [25] وبالتالي فإن القروض ممتازة ولا توجد مخاطر.

والسبب وراء قيمة المؤشر الموجبة هو أن المؤسسة لم تقترض خلال سنوات الدراسة، وهذا راجع لطبيعة المؤسسة محل الدراسة فهي فرع ممتد من المؤسسة الأم وهذه الأخيرة هي المسؤولة عن تمويل هذا الفرع.

المطلب الثالث: تحليل النتائج.

لقد كان هدفنا الأول من هذه الدراسة هو تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة والدور الذي يلعبه التحليل المالي في هذا التشخيص. تعد هذه العملية أساسية لفهم الصحة المالية للمؤسسة، حيث تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف المالية، وتقييم أداء المؤسسة المالي، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات المالية والاستراتيجية المستقبلية.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم ذكر نقاط القوة والضعف التي تم تحديدها من خلال هذا التحليل لتقديم صورة شاملة ومتكاملة عن الوضع المالي للمؤسسة:

نقاط القوة:

- تعتمد المؤسسة في تمويل أصولها الثابتة على الأموال الخاصة بشكل كبير.
- تتمتع المؤسسة باستقلالية مالية حيث ليس لها أية قروض بنكية.
- المؤسسة وفق نموذج Sherrod لديها قروض قليلة المخاطر.

نقاط الضعف:

- المؤسسة لا تمتلك هامش أمان.
- لم تستطع المؤسسة مواجهة إلتزاماتها بواسطة أصولها المتداولة، وهذا يعكس سوء السيولة لديها.
- لم تحقق المؤسسة طوال سنوات الدراسة نتائج موجبة.
- لم تستغل المؤسسة مواردها أفضل إستغلال لتحقيق أرباح.
- عدم قدرة المؤسسة على خلق وتوليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية لمواجهة إلتزاماتها الإستثمارية والتمويلية.
- المؤسسة حسب نموذج Altman فهي معرضة للفشل الماليين، أما حسب نموذج Kida، فهي في مأمن من الفشل المالي.

وفي الأخير هذه هي النتائج التي تحصلنا عليها عن طريق إستخدام أدوات التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة، ولكن يجب الأخذ بعين الإعتبار أن هذه النتائج لا يمكن تعميمها على كافة المؤسسات الإقتصادية، فالمؤسسة هي فرع ممتد من المؤسسة الأم وهذه الأخيرة هي المسؤولة عن تمويل إحتياجاتها.

خلاصة:

بعد القيام بالدراسة التطبيقية وإسقاط منهج التحليل المالي على المؤسسة الاقتصادية، أصبح من الواضح بشكل كبير أهمية التحليل المالي في فهم الوضع المالي للمؤسسة، وكيف يمكن لهذا التحليل مساعدة المسؤولين في اتخاذ القرارات. من خلال هذه الدراسة، تبين لنا أن المؤسسة تواجه تحديات مالية كبيرة، مما أدى إلى نتائج سلبية في معظم الاوقات. وتظهر هذه التحديات بوضوح من خلال ظهور رأس المال العامل بقيمة سالبة، مما يشير إلى عجز المؤسسة عن تحقيق التوازن المالي. على الرغم من أن النتائج التي توصلنا إليها تكشف عن وضع مالي سيء، إلا أنها مقصودة من طرف الميسيرين وهذا راجع لطبيعة نشاط المؤسسة.

خاتمة

خاتمة:

تمحور موضوع هذه الدراسة حول دور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة الإقتصادية، حيث تم معالجة إشكالية الدراسة المتمثلة في "ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية" من خلال تقسيم الدراسة إلى فصلين، فقد شملت الدراسة في الفصل الأول كل المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي وظاهرة الفشل المالي، وكيفية التنبؤ به بالإعتماد على التحليل المالي الذي لعب دورا كبيرا في بناء نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات. وعلى ضوء ما تم التطرق له في الجانب النظري قمنا بإسقاطه على الجانب التطبيقي في الفصل الثاني حيث تم دراسة الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية سونطراك - قسم الإستكشاف - من خلال الإعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وقد تم تطبيق بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

لقد تم من خلال هذه الدراسة إختبار صحة الفرضيات التي تم طرحها سابقا، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية وإلى جملة من الإقتراحات، وأختتمت بتحديد آفاق للدراسة، نلخصها كمايلي:

1. إختبار نتائج الفرضيات: في بداية الدراسة قمنا بإقتراح مجموعة من الفرضيات كإجابة على الأسئلة

الفرعية، وفيما يلي سنقوم بإختبار صحة الفرضيات بحسب النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة.

- **الفرضية الأولى:** تم تأكيد صحة الفرضية الأولى التي تقوم على إمكانية إستخدام النسب المالية كأدوات أساسية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة، وهذا ما رأيناه من خلال إسقاطها على بيانات المؤسسة.

- **الفرضية الثانية:** تم تأكيد صحة الفرضية الثانية، التي تقوم على إمكانية تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على المؤسسة محل الدراسة للتنبؤ بفشلها أو نجاحها، إذ يتم اختيار هذه النماذج على حسب المعلومات المتوفرة. وهذا ماحققناه خلال هذه الدراسة من خلال إختيار بعض النماذج التي تتماشى مع معطيات المؤسسة محل الدراسة.

- **الفرضية الثالثة:** تم نفي الفرضية الثالثة، التي تقول أن كل نماذج التنبؤ بالفشل المالي عند تطبيقها على نفس بيانات المؤسسة تعطينا نفس النتائج، وهذا ما لم نجده عند قيامنا بإسقاط بعض النماذج على بيانات المؤسسة محل الدراسة، فوفق نموذج Altman نجد أن المؤسسة معرضة لفشل مالي، أما حسب نموذج Kida فإن المؤسسة محل الدراسة في مأمن من الفشل المالي.

2. نتائج الدراسة: سيتم تقسيم نتائج الدراسة إلى نتائج نظرية مستخلصة من الجانب النظري، والنتائج

التطبيقية التي تم التوصل إليها من الجزء التطبيقي دراسة حالة، نوضح هذه النتائج كما يلي:

النتائج النظرية:

- من خلال الدراسة النظرية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في:
 - للتحليل المالي منهجيات وأدوات تحليلية محددة، تهدف إلى تقييم الأداء المالي واتخاذ قرارات استراتيجية تجنب المؤسسة الوقوع في أزمات.
 - يمكن النظر للتحليل المالي بأنه عدة أنواع تكمل بعضها البعض وتخدم الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمؤسسة، وتختلف باختلاف الهدف من عملية التحليل.
 - يستخدم التحليل المالي أدوات تتمثل في نسب ومؤشرات مالية للقيام بعملية التشخيص المالي للمؤسسة، حيث يسمح بتحليل معقد للقوائم المالية من خلال مقارنة البيانات المالية المختلفة وتحويلها إلى نسب معبرة.
 - توفر القوائم المالية، مثل الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول سيولة النقدية، مختلف المعلومات والبيانات التي تساعد المحلل المالي في تطبيق أساليب التحليل المالي لتقييم الوضع المالي للمؤسسة أو التنبؤ بالمخاطر المحتملة.
 - الفشل المالي هو الحالة التي تجد فيها المؤسسة نفسها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب عدم كفاية التدفقات النقدية أو بسبب تجاوز الديون لقدرتها على السداد، لكن هذا لا يعني إفلاس المؤسسة.
 - تستطيع المؤسسة التنبؤ بالفشل المالي بواسطة مجموعة من النماذج التي تعتمد على النسب المالية المركبة، فمن خلالها تعطي للمؤسسة إنذاراً مبكراً قبل حدوث الفشل المالي.

النتائج التطبيقية:

- حققت المؤسسة محل الدراسة خلال سنوات الدراسة من 2020-2022 رأس مال عام سالب وهو ما يبين عدم تحقيق التوازن المالي وعدم إمتلاكها لهامش أمان.
- المؤسسة محل الدراسة تعتمد في عملية تمويل إحتياجاتها على مصادرها الداخلية، وهذا يعكس إستقلاليتها، وهذه نتيجة إيجابية.
- المؤسسة حسب نموذج Altman مهددة بالفشل المالي، وحسب نموذج Kida تبين انها في مأمن مالي، وهذا ما يشكل تناقض في نتائج إختبار النماذج، والسؤال الذي يطرح هل المشكل في النماذج المطبقة أو في القوائم المالية للمؤسسة التي يحتمل انها لا تعطينا صورة صادقة عن وضعية المؤسسة.
- بالإعتماد على نموذج Sherrod إستنتجنا أن المؤسسة لديها قروض من متوسطة إلى قليلة المخاطر.

3. التوصيات والإقتراحات: من خلال الدراسة التي قمنا بها وما وصلت إليه الأبحاث والدراسات السابقة في نفس الموضوع استخلصنا مجموعة من التوصيات التي يمكن الإستفادة منها ان تم تطبيقها على أرض الواقع وهي كالتالي:

- على المؤسسة تسليط الضوء على جوانب التحليل المالي.
- فتح منصب متخصص بعملية التحليل المالي.
- تنظيم ندوات وملتقيات وطنية ودولية تتناول مواضيع حول الدور الكبير الذي يلعبه التحليل المالي في اتخاذ القرارات وحل المشاكل في المؤسسات.
- في الحالة العادية تكون نصيحتنا للمؤسسة طلب قروض بنكية لتحقيق توازن مالي، لكن في حالة المؤسسة محل الدراسة فهي وحدة من مؤسسة وطنية وتعتمد عليها في تمويل إحتياجاتها، لذلك يمكن أن ننصح الوحدة محل الدراسة بطلب تمويل إضافي من المؤسسة الأم لتحقيق التوازن بين أموالها الدائمة وأصولها الثابتة.
- ضرورة قيام المؤسسة الأخذ بعين الإعتبار النتائج التي توصلت إليها الدراسة في التنبؤ بالفشل المالي، لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة حتى لا تقع المؤسسة في الإفلاس.
- على الدولة الإهتمام بالقيمة العادلة من أجل إمكانية تطبيق نماذج التنبؤ التي تعتمد على القيمة العادلة وذلك لتجنب الوقوع في الفشل المالي.

4. آفاق الدراسة:

في الأخير لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى مختلف جوانب الموضوع وإزالة الغموض وإتباع منهج مفهوم، إلا أنه موضوع شاسع يحتاج إلى دراسات أكثر، في حين نرجو ان تكون النقاط التي لم نتوصل لها في دراستنا أن تكون منطلق لبحوث ودراسات مستقبلية ولهذا نقترح مواضيع ذات صلة بموضوع الدراسة وهي كالتالي:

- التنبؤ بخطر الفشل المالي باستخدام أساليب حديثة أخرى، فقد اقتصرنا دراستنا فقط على بعض النماذج.
- تطبيق هذه الدراسة على مؤسسات أخرى من مختلف القطاعات.
- تطبيق هذه الدراسة في فترات وسنوات مالية لاحقة.
- أثر المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة.
- سبب تناقض النتائج عند تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على نفس بيانات المؤسسة.

-
- بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي يتلائم مع البيئة والعوامل التي تتحكم في المؤسسات الجزائرية (نموذج شنوف الذي في قيد الإنشاء...).

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. مجدى العبري، التحليل المالي المتقدم، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.
2. وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية الفتوحة في الدنمارك.
3. مؤيد راضي خنفر، غسات فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
4. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والا ئتماني، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006.
5. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
6. خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، دار كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، 2010.
7. وائل رفعت خليل، إبراهيم السيد، التحليل المالي وإدارة المخاطر المالية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، 2016
8. عطالله علي الزبون، استراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبى للطباعة والنشر والتوزيع الأردن، 2009
9. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي الطبعة الأولى 2008، رام الله-فلسطين
10. أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
11. محمد عبد السلام، إبراهيم السيد، إدارة الموارد المالية، دار التعليم الجامعي، 2017.
12. محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الاعصام العلمي للنشر والتوزيع، 2014، عمان.
13. شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر، الأردن، 2015
14. وليد ناجي الحيايلى، المحاسبة المتوسطة، من المنشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007
15. مصطفى يوسف كافي، ائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، دار الإبتكار للنشر والتوزيع، الطبعة 2018.
16. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء والتنبؤ بفشل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2011.

ب- الأطروحات والمذكرات:

17. منير عوادي، إستخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.
18. يونس ريمة، محاولة تقييم إتجاهات التحليل المالي المستخدمة في شركات التأمين الجزائرية، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، في ميدان علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، 2020-2021.
19. مكيرشة خالد، سفير عبد الرحمان، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة جيجل، 2016-2017.
20. ليندة قمقاني، دور التحليل المالي في استشراف الفشل المالي في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة أنابيب رغاية. وحدة Altumet. ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2022-2023
21. رحمان ياقوت، المانع سعاد، تقييم الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام قائمة التدفقات النقدية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز جنات، مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، دفعة 2022.
22. شكاطي نسرين، قرماط صبرينة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية بإستخدام جدول سيولة الخزينة -دراسة حالة في مؤسسة أقروديف Agrodif (مجمع الصناعة الغذائية) "فرع قالمة" للفترة (2019-2020)، مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسات، جامعة قالمة، 2022-2023
23. شهبوب أمينة، تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد19 ، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، 2022
24. مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009
25. رائد محمد عبد ربه، مبادئ المحاسبة المالية الجزء الثاني، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016

ت- وثائق ومستندات:

26. وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

ث- مجالات:

27. شرفي مخلوف، قتال عبد العزيز، تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات في مجلة الدراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01
28. سميرة خالد علي الدباس، التحليل المالي وأنواعه وأهميته، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد الخامس والخمسون، 2 كانون الاول 2022م.

ج- مواقع إلكترونية:

29. Qoyod, <https://www.qoyod.com/ara/ما-هو-التحليل-المالي/>.

ح- مطبوعات ومحاضرات:

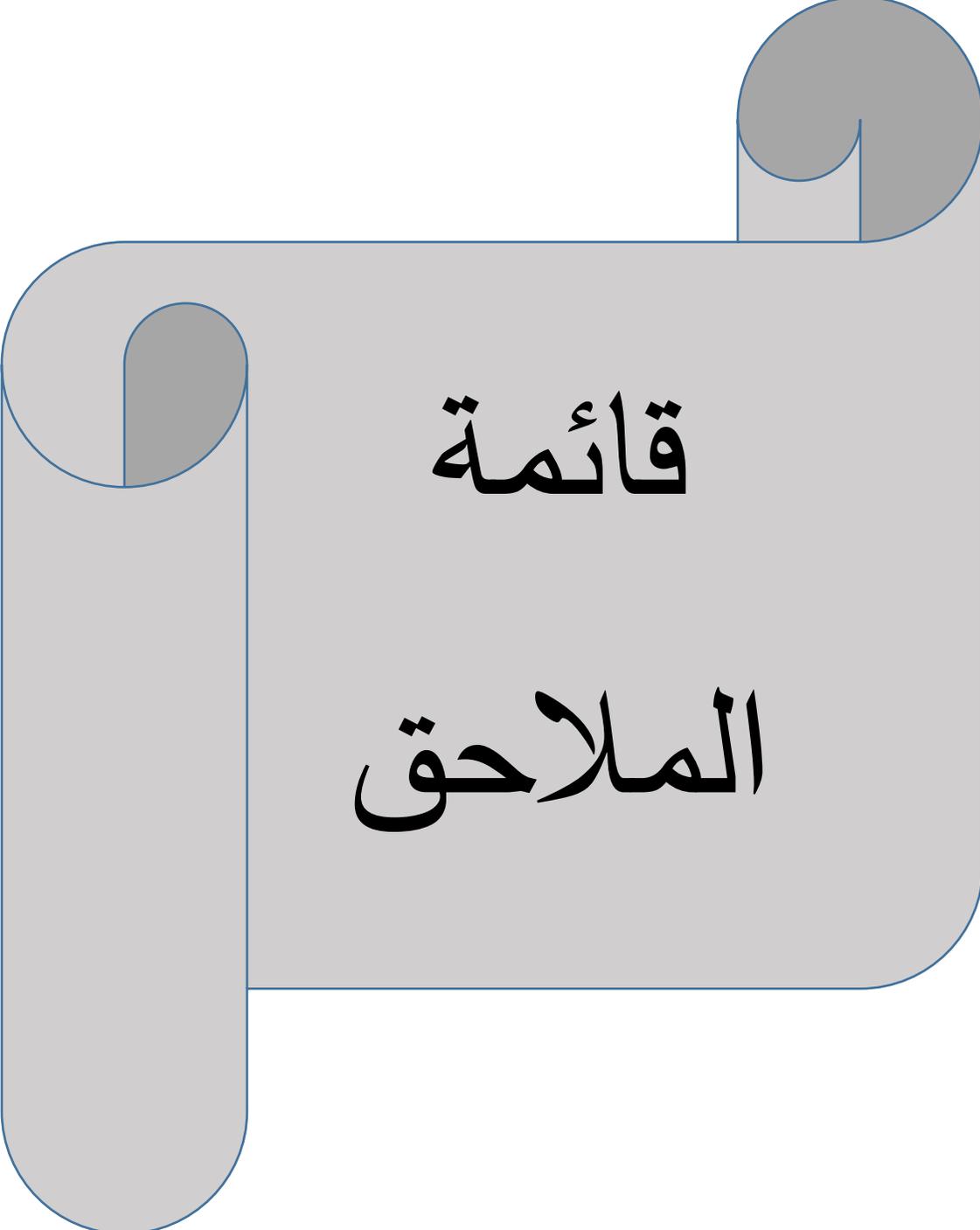
30. بلعادي عمار، مطبوعة بيداغوجية حول التحليل المالي، إقتصاد نقدي بنكي، جامعة باجي مختار. عنابة 2018-2019.
31. الطيف عبد الكريم، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان: محاضرات في التحليل المالي المتقدم، تخصص محاسبة وجباية معمقة، أولي ماستر، 2014-2015
32. صيد فاطمة الزهراء، محاضرات في مقياس التحليل المالي، قسم العلوم المالية والمحاسبية، 2021-2022
33. ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثالثة، 2016-2017
34. مجدوب نور الهدى، لونية أمانة، تشخيص الوضعية المالية لشركة تأمين، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر فرع علوم مالية، جامعة قلمة، 2020-2021
35. ياسيا عادل، بولحفة إبراهيم، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة كأداة استراتيجية للحفاظ على الميزة التنافسية دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية CAB، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، فرع علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، دفعة 2012

خ- قوانين ومراسيم:

36. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 27، المادة 20
37. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، العدد 19

ثانياً: مراجع باللغة الأجنبية

38. Hamid and others, Using Altman and Sherrod Z–Score Models to Detect Financial Failure for the Banks Listed on the Iraqi Stock Exchange (ISE), between 2009 – 2013, Intern. Journal of Profess. Bus. Review. Miami, v.8, n.4, p01–022, e01329, 2023.
39. ZESZYTY NAUKOWE UNIWERSYTETU SZCZECIŃSKIEGO nr 855. Finanse, Rynki Finansowe, Ubezpieczenia nr 74, t.2 (2015).



قائمة

الملاحق

الملحق رقم (01): ميزانية المؤسسة 2020 أصول



SONATRACH s.p.a
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2020)

BILAN EXERCICE 2020

DINAR ALGERIEN		sonatrach			
BILAN ACTIF		N brut	N amort-prov	N net	N-1 net
ACTIF NON COURANT	Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
	Immobilisations incorporelles	1 762 049 145	1 549 584 126	212 465 019	321 069 998
	Immobilisations corporelles	2 382 034 543	1 984 033 111	398 001 432	409 913 430
	Terrains				
	Bâtiments				
	Autres immobilisations corporelles				
	Immobilisations en concession				
	Immobilisations en cours	414 377 271 496	114 354 929 064	300 022 342 432	289 425 787 481
	Immobilisations financières	213 967 302		213 967 302	240 486 105
	Titres mis en équivalence - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	213 967 302		213 967 302	240 486 105	
Impôts différés actif	521 939 521		521 939 521	463 876 442	
TOTAL ACTIF NON COURANT	419 257 262 006	117 888 546 301	301 368 715 705	290 861 133 455	
ACTIF COURANT	Stocks et en-cours	44 270 572	21 644 185	22 626 387	24 790 213
	Créances et emplois assimilés	920 943 771	265 690 047	655 253 724	980 611 556
	Clients	244 413 659	244 207 445	206 214	8 424 813
	Autres débiteurs	673 334 667	21 482 602	651 852 065	959 469 028
	Impôts et assimilés	1 286 108		1 286 108	4 063 420
	Autres actifs courants	1 909 337		1 909 337	8 654 295
	Disponibilités et assimilés	61 625 186		61 625 186	70 555 706
	Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	61 625 186		61 625 186	70 555 706	
TOTAL ACTIF COURANT	1 026 839 529	287 334 232	739 505 297	1 075 957 475	
TOTAL GENERAL ACTIF	420 284 101 535	118 175 880 533	302 108 221 002	291 937 090 930	

الملحق رقم (02): ميزانية المؤسسة 2020 خصوم



SONATRACH s.p.a
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2020)

BILAN EXERCICE 2020

DINAR ALGERIEN		sonatrach	
BILAN PASSIF		N net	N-1 net
CAPITAUX PROPRES	Capital émis		
	Capital non appelé		
	Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		
	Ecart de réévaluation		
	Ecart d'équivalence (1)		
	Résultat net (Résultat net part du groupe(1))	- 56 960 188 459	- 46 001 338 618
CAPITAUX PROPRES	Autres capitaux propres - Report à nouveau comptes de liaison	344 496 063 383	316 256 363 049
	Part de la société consolidante (1)		
	Part des minoritaires (1)		
	TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	287 535 874 924	270 255 024 431
PASSIF NON COURANT	Emprunts et dettes financières		
	Impôts (Différés et provisionnés)		
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 290 593 187	1 112 158 371
TOTAL PASSIF NON COURANTS - II	1 290 593 187	1 112 158 371	
PASSIF COURANT	Fournisseurs et comptes rattachés	12 719 174 590	19 955 559 767
	Impôts	14 169 058	6 930 640
	Autres dettes	548 409 242	607 417 721
	Trésorerie Passif		
TOTAL PASSIF COURANT - III	13 281 752 891	20 569 908 128	
TOTAL GENERAL PASSIF	302 108 221 002	291 937 090 930	

الملحق رقم (03): ميزانية المؤسسة 2021 أصول



SONATRACH s.p.a
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2021)

BILAN EXERCICE 2021

DINAR ALGERIEN		sonatrach			
BILAN ACTIF		N brut	N amort-prov	N net	N-1 net
ACTIF NON COURANT	Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
	Immobilisations incorporelles	1 764 661 801,78	1 658 132 198,19	106 529 603,59	212 465 018,81
	Immobilisations corporelles	2 394 200 205,22	2 091 594 809,65	302 605 395,57	398 001 432,37
	Terrains				
	Bâtiments				
	Autres immobilisations corporelles				
	Immobilisations en concession				
	Immobilisations en cours	388 114 337 389,63	106 211 133 813,13	281 903 203 576,50	300 022 342 431,82
	Immobilisations financières	241 163 790,91		241 163 790,91	213 967 301,84
	Titres mis en équivalence - entreprises associées				
	Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	241 163 790,91		241 163 790,91	213 967 301,84	
Impôts différés actif	584 124 430,53		584 124 430,53	521 939 520,59	
TOTAL ACTIF NON COURANT	393 098 487 618,07	109 960 860 820,97	283 137 626 797,10	301 368 715 705,43	
ACTIF COURANT	Stocks et en-cours	41 228 544,96	24 119 326,85	17 109 218,11	22 626 386,79
	Créances et emplois assimilés	359 099 319,30	256 033 492,34	103 065 826,96	655 253 724,33
	Clients	244 012 405,75	243 727 588,07	284 817,68	206 214,23
	Autres débiteurs	109 930 862,54	12 305 904,27	97 624 958,27	651 852 065,11
	Impôts et assimilés	819 669,40		819 669,40	1 286 108,46
	Autres actifs courants	4 336 381,61		4 336 381,61	1 909 336,53
	Disponibilités et assimilés	220 549 373,87		220 549 373,87	61 625 185,52
	Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	220 549 373,87		220 549 373,87	61 625 185,52	
TOTAL ACTIF COURANT	620 877 238,13	280 152 819,19	340 724 418,94	739 505 296,63	
TOTAL GENERAL ACTIF	393 719 364 856,19	110 241 013 640,15	283 478 351 216,04	302 108 221 002	

الملحق رقم (04): ميزانية المؤسسة 2021 خصوم



SONATRACH s.p.a
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2021)

BILAN EXERCICE 2021

DINAR ALGERIEN		sonatrach	
BILAN PASSIF		N net	N-1 net
CAPITAUX PROPRES	Capital émis		
	Capital non appelé		
	Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		
	Ecart de réévaluation		
	Ecart d'équivalence (1)		
	Résultat net (Résultat net part du groupe(1))	- 15 163 152 972,06	- 56 960 188 458,57
CAPITAUX PROPRES - I	Autres capitaux propres - Report à nouveau comptes de liaison	288 563 365 613,58	344 496 063 382,51
	Part de la société consolidante (1)		
	Part des minoritaires (1)		
	TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	273 400 212 641,52	287 535 874 923,94
PASSIF NON COURANT	Emprunts et dettes financières		
	Impôts (Différés et provisionnés)	3 792 735,28	
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 435 101 232,41	1 290 593 187,14
TOTAL PASSIF NON COURANTS - II	1 438 893 967,69	1 290 593 187,14	
PASSIF COURANT	Fournisseurs et comptes rattachés	8 016 778 161,27	12 719 174 590,02
	Impôts	8 430 988,80	14 169 058,47
	Autres dettes	614 035 456,75	548 409 242,49
	Trésorerie Passif		
TOTAL PASSIF COURANT - III	8 639 244 606,83	13 281 752 890,98	
TOTAL GENERAL PASSIF	283 478 351 216,04	302 108 221 002	

الملاحق رقم (05): ميزانية المؤسسة 2022 أصول



SONATRACH s.p.a
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2022)

DINAR ALGERIEN		BILAN EXERCICE 2022			
		sonatrach			
BILAN ACTIF		N brut	N amort-prov	N net	N-1 net
ACTIF NON COURANT	Ecart d'acquisition (ou goodwill)				
	Immobilisations incorporelles	1 764 661 801,78	1 736 039 848,79	28 621 952,99	106 529 603,59
	Immobilisations corporelles	2 363 507 731,77	2 146 257 134,54	217 250 597,23	302 605 395,57
	Terrains				
	Bâtiments				
	Autres immobilisations corporelles				
	Immobilisations en concession				
	Immobilisations en cours	401 915 864 749,81	102 840 772 575,97	299 075 092 173,84	281 903 203 576,50
	Immobilisations financières	233 811 727,51		233 811 727,51	241 163 790,91
	Titres mis en équivalence - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	233 811 727,51		233 811 727,51	241 163 790,91	
Impôts différés actif	652 397 652,49		652 397 652,49	584 124 430,53	
TOTAL ACTIF NON COURANT	406 930 243 663,35	106 723 069 559,30	300 207 174 104,05	283 137 626 797,10	
ACTIF COURANT	Stocks et en-cours	40 209 977,83	25 134 389,79	15 075 588,04	17 109 218,11
	Créances et emplois assimilés				103 065 826,96
	Clients	159 655 713,56	153 613 156,43	6 042 557,13	284 817,68
	Autres débiteurs	91 191 160,51	11 542 793,65	79 648 366,87	97 624 958,27
	Impôts et assimilés	1 573 402,05		1 573 402,05	819 669,40
	Autres actifs courants	5 272 435,59		5 272 435,59	4 336 381,61
	Disponibilités et assimilés	59 063 743,25		59 063 743,25	220 549 373,87
	Placements et autres actifs financiers courants			-	
Trésorerie	59 063 743,25		59 063 743,25	220 549 373,87	
TOTAL ACTIF COURANT	356 966 432,80	190 290 339,87	166 676 092,93	340 724 418,94	
TOTAL GENERAL ACTIF	407 287 210 096,15	106 913 359 899,17	300 373 850 196,98	283 478 351 216,04	

الملحق رقم (06): ميزانية المؤسسة 2022 خصوم



SONATRACH s.p.a
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2022)

BILAN EXERCICE 2022

DINAR ALGERIEN		sonatrach	
BILAN PASSIF		N net	N-1 net
CAPITAUX PROPRES	Capital émis		
	Capital non appelé		
	Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		
	Ecart de réévaluation		
	Ecart d'équivalence (1)		
	Résultat net (Résultat net part du groupe(1))	- 53 173 494 476,65	- 15 163 152 972,06
CAPITAUX PROPRES	Autres capitaux propres - Report à nouveau		
	comptes de liaison	342 175 113 323,79	288 563 365 613,58
	Part de la société consolidante (1)		
	Part des minoritaires (1)		
TOTAL CAPITAUX PROPRES - I		289 001 618 847,14	273 400 212 641,52
PASSIF NON COURANT	Emprunts et dettes financières		
	Impôts (Différés et provisionnés)	7 296 916,50	3 792 735,28
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 655 636 788,63	1 435 101 232,41
TOTAL PASSIF NON COURANTS - II		1 662 933 705,13	1 438 893 967,69
PASSIF COURANT	Fournisseurs et comptes rattachés	8 970 810 986,01	8 016 778 161,27
	Impôts	16 769 603,45	8 430 988,80
	Autres dettes	721 717 055,25	614 035 456,75
	Trésorerie Passif		
TOTAL PASSIF COURANT - III		9 709 297 644,71	8 639 244 606,83
TOTAL GENERAL PASSIF		300 373 850 196,96	283 478 351 216,04

الملحق رقم (07): جدول حسابات النتائج 2020



SONATRACH s.p.a
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2020)

SONATRACH s.p.a		TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS					EN DINARS
UNITE	DIVISION EXPLORATION BOUMERDES 2020	31 DECEMBRE 2020					
C/PTE	DESIGNATION	N			N-1		TOTAL
		EXTERNES	INTERNIS	TOTAL	EXTERNES	INTERNIS	
70	Ventes et produits annexes	965 210,40	476,00	965 686,40	2 991 200,00	550 669,79	3 541 869,79
72	Production stockée						
73	Production immobilisée	29 772 359 138,70		29 772 359 138,70	32 000 427 005,77		32 000 427 005,77
74	subventions d'exploitation						
	1- PRODUCTION DE L'EXERCICE	29 773 324 349,10	476,00	29 773 324 825,10	32 003 418 205,77	550 669,79	32 003 968 875,56
60	Achats consommés	31 030 590,91	476,00	31 031 066,91	37 333 536,79	550 669,79	37 884 206,59
61	Service extérieurs	28 114 126 731,64	30 739 604 154,53	58 853 730 886,17	30 476 918 422,17	41 668 122 896,59	72 145 041 318,76
62	autres Service extérieurs	140 995 205,09	3 009 303 918,11	3 150 299 123,19	727 370 829,43	4 969 355 832,91	5 696 726 662,35
	2- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	28 286 152 527,64	33 748 908 548,64	62 035 061 076,28	31 241 622 788,39	46 638 029 399,30	77 879 652 187,69
	3- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)	1 487 171 821,46	- 33 748 908 072,64	- 32 261 736 251,18	761 795 417,37	- 46 637 478 729,51	- 45 875 683 312,13
63	Charges de personnels	3 053 534 565,36		3 053 534 565,36	3 105 280 071,83		3 105 280 071,83
64	impôts,taxes et versements assimilés	15 282 426 508,59		15 282 426 508,59	11 944 751 270,11		11 944 751 270,11
	4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	- 16 848 789 252,49	- 33 748 908 072,64	- 50 597 697 325,13	- 14 288 235 924,57	- 46 637 478 729,51	- 60 925 714 654,07
75	Autres produits opérationnels	279 935 077,91	2 906 483 405,83	3 186 418 483,75	1 576 365 303,63	2 760 412 583,77	4 336 777 887,41
65	Autres charges opérationnels	980 608 852,12	3 759 214 466,80	4 739 823 318,92	541 903 331,81	3 662 867 886,05	4 204 771 217,87
68	Dotations aux amort/prov et pertes de valeur	6 399 541 121,84		6 399 541 121,84	7 895 444 309,18		7 895 444 309,18
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	1 858 692 648,33		1 858 692 648,33	22 707 847 815,95		22 707 847 815,95
	5-RESULTAT OPERATIONNEL	- 22 090 311 500,21	- 34 601 639 133,61	- 56 691 950 633,81	1 558 629 554,03	- 47 539 934 031,79	- 45 981 304 477,76
76	Produits financiers	46 524 505,05		46 524 505,05	12 938 483,49		12 938 483,49
66	charges financiers	36 285 312,31		36 285 312,31	118 731 616,27		118 731 616,27
	6-RESULTAT FINANCIERS	10 239 192,75	-	10 239 192,75	- 105 793 132,79	-	- 105 793 132,79
	7-RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT	- 22 080 072 307,46	- 34 601 639 133,61	- 56 681 711 441,07	1 452 836 421,24	- 47 539 934 031,79	- 46 087 097 610,55
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires						
693/3	Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires	- 58 063 078,55		- 58 063 078,55	85 758 992,54		85 758 992,54
	total des produits des activités ordinaires (c)	31 958 476 580,39	2 906 483 881,83	34 864 960 462,23	56 300 569 808,84	2 760 963 253,57	59 061 533 062,41
	total des charges des activités ordinaires (d)	54 313 819 142,64	37 508 123 015,44	91 821 942 158,08	54 761 974 395,06	50 300 897 285,35	105 062 871 680,41
	8-RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (C-D)	- 22 355 342 562,25	- 34 601 639 133,61	- 56 956 981 695,85	1 538 595 413,78	- 47 539 934 031,79	- 46 001 338 618,01
77	Eléments extraordinaire (produits)						
67	Eléments extraordinaire (charges)	3 206 762,72		3 206 762,72			
	9-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	- 3 206 762,72	-	- 3 206 762,72	-	-	-
	10-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	- 22 358 549 324,97	- 34 601 639 133,61	- 56 960 188 469	1 538 595 413,78	- 47 539 934 031,79	- 46 001 338 618

الملحق رقم (08): جدول حسابات النتائج 2021



SONATRACH s.p.a
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2021)

SONATRACH s.p.a		TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS						EN DINARS
UNITE		31 DECEMBRE 2021						
CPTÉ	DESIGNATION	N			N-1			
		EXTERNES	INTERNIS	TOTAL	EXTERNES	INTERNIS	TOTAL	
70	Ventes et produits annexes		461 997,22	461 997,22	965 210,40	476,00	965 686,40	
72	Production stockée							
73	Production immobilisée	21 251 837 346,49		21 251 837 346,49	29 772 359 138,70		29 772 359 138,70	
74	subventions d'exploitation							
	1- PRODUCTION DE L'EXERCICE	21 251 837 346,49	461 997,22	21 252 299 343,71	29 773 324 349,10	476,00	29 773 324 825,10	
60	Achats consommés	25 371 702,37	89 430,64	25 461 133,01	31 030 590,91	476,00	31 031 066,91	
61	Service extérieurs	17 255 376 114,95	19 725 830 072,18	36 981 206 187,13	28 114 126 731,64	30 739 604 154,53	58 853 730 886,17	
62	autres Service extérieurs	188 615 967,21	2 438 870 480,73	2 627 486 447,93	140 995 205,09	3 009 303 918,11	3 150 299 123,19	
	2- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	17 469 363 784,53	22 164 789 983,55	39 634 153 768,07	28 286 152 527,64	33 748 908 548,64	62 035 061 076,28	
	3- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)	3 782 473 561,97	- 22 164 327 986,33	- 18 381 854 424,36	1 487 171 821,46	- 33 748 908 072,64	- 32 261 736 251,18	
63	Charges de personnels	3 159 976 137,01		3 159 976 137,01	3 053 534 565,36		3 053 534 565,36	
64	Impôts,taxes et versements assimilés	1 066 444 011,70		1 066 444 011,70	15 282 426 508,59		15 282 426 508,59	
	4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	- 443 946 586,75	- 22 164 327 986,33	- 22 608 274 573,07	- 16 848 789 252,49	- 33 748 908 072,64	- 60 597 697 325,13	
75	Autres produits opérationnels	650 636 670,24	690 955 098,96	1 341 591 769,20	279 935 077,91	2 906 483 405,83	3 186 418 483,75	
65	Autres charges opérationnels	857 422 267,79	803 358 757,65	1 660 781 025,45	980 608 852,12	3 759 214 466,80	4 739 823 318,92	
68	Dotations aux amort/prov et pertes de valeur	626 018 269,41		626 018 269,41	6 399 541 121,84		6 399 541 121,84	
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	8 485 892 737,39		8 485 892 737,39	1 858 692 648,33		1 858 692 648,33	
	5-RESULTAT OPERATIONNEL	7 209 142 283,68	- 22 276 731 645,02	- 15 067 589 361,34	- 22 090 311 500,21	- 34 601 639 133,61	- 56 691 950 633,81	
76	Produits financiers	15 770 201,75		15 770 201,75	46 524 505,05		46 524 505,05	
66	charges financiers	165 783 206,70		165 783 206,70	36 285 312,31		36 285 312,31	
	6-RESULTAT FINANCIERS	- 150 013 004,95	-	- 150 013 004,95	10 239 192,75	-	10 239 192,75	
	7-RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT	7 059 129 278,73	- 22 276 731 645,02	- 15 217 602 366,29	- 22 080 072 307,46	- 34 601 639 133,61	- 56 681 711 441,07	
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires							
693/3	Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires	- 58 392 174,66		- 58 392 174,66	- 58 063 078,55		- 58 063 078,55	
	total des produits des activités ordinaires (c)	30 404 136 955,87	691 417 096,18	31 095 554 052,05	31 958 476 580,39	2 906 483 881,83	34 864 960 462,23	
	total des charges des activités ordinaires (d)	23 286 615 502,49	22 968 148 741,20	46 254 764 243,69	54 313 819 142,64	37 508 123 015,44	91 821 942 158,08	
	8-RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (C-D)	7 117 521 453,39	- 22 276 731 645,02	- 15 159 210 191,63	- 22 355 342 562,25	- 34 601 639 133,61	- 56 956 981 695,85	
77	Eléments extraordinaire (produits)							
67	Eléments extraordinaire (charges)	3 942 780,43		3 942 780,43	3 206 762,72		3 206 762,72	
	9-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	- 3 942 780,43	-	- 3 942 780,43	- 3 206 762,72	-	- 3 206 762,72	
	10-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	7 113 578 672,96	- 22 276 731 645,02	- 15 163 152 972,06	- 22 358 549 324,97	- 34 601 639 133,61	- 56 960 188 458,57	

الملحق رقم (09): جدول حسابات النتائج 2022

SONATRACH s.p.a		TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS					EN DINARS
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2022)		31 DECEMBRE 2022					
UNITE	DESIGNATION	N			N-1		
CPTE		EXTERNES	INTERNIS	TOTAL	EXTERNES	INTERNIS	TOTAL
70	Ventes et produits annexes					461 997,22	461 997,22
72	Production stockée						
73	Production immobilisée	17 606 471 924,89		17 606 471 924,89	21 251 837 346,49		21 251 837 346,49
74	subventions d'exploitation						
	1- PRODUCTION DE L'EXERCICE	17 606 471 924,89	-	17 606 471 924,89	21 251 837 346,49	461 997,22	21 252 299 343,71
60	Achats consommés	53 363 026,91		53 363 026,91	25 371 702,37	89 430,64	25 461 133,01
61	Service extérieurs	25 321 358 350,37	28 022 520 368,51	53 343 878 718,87	17 255 376 114,95	19 725 830 072,18	36 981 206 187,13
62	autres Service extérieurs	239 191 252,77	3 288 359 992,61	3 527 551 245,39	188 615 967,21	2 438 870 480,73	2 627 486 447,93
	2- CONSOMMATION DE L'EXERCICE	25 613 912 630,05	31 310 880 361,12	56 924 792 991,17	17 469 363 784,53	22 164 789 983,55	39 634 153 768,07
	3- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)	- 8 007 440 705,17	- 31 310 880 361,12	- 39 318 321 066,29	3 782 473 561,97	- 22 164 327 986,33	- 18 381 854 424,36
63	Charges de personnels	3 357 199 817,17		3 357 199 817,17	3 159 976 137,01		3 159 976 137,01
64	impôts,taxes et versements assimilés	13 665 274 880,79		13 665 274 880,79	1 066 444 011,70		1 066 444 011,70
	4-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	- 25 029 915 403,13	- 31 310 880 361,12	- 56 340 795 764,25	- 443 946 586,75	- 22 164 327 986,33	- 22 608 274 573,07
75	Autres produits opérationnels	198 609 604,85	788 222 230,87	986 831 835,71	650 636 670,24	690 955 098,96	1 341 591 769,20
65	Autres charges opérationnels	601 203 219,85	343 943 427,66	945 146 647,51	857 422 267,79	803 358 757,65	1 660 781 025,45
68	Dotations aux amort/prov et pertes de valeur	2 462 163 636,34		2 462 163 636,34	626 018 269,41		626 018 269,41
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	5 622 205 195,45		5 622 205 195,45	8 485 892 737,39		8 485 892 737,39
	5-RESULTAT OPERATIONNEL	- 22 272 467 459,02	- 30 866 601 557,91	- 53 139 069 016,93	7 209 142 283,68	- 22 276 731 645,02	- 15 067 589 361,34
76	Produits financiers	39 587 383,89		39 587 383,89	15 770 201,75		15 770 201,75
66	charges financiers	137 051 837,03		137 051 837,03	165 783 206,70		165 783 206,70
	6-RESULTAT FINANCIERS	- 97 464 453,14	- 30 866 601 557,91	- 30 964 066 011,05	- 150 013 004,95	-	- 150 013 004,95
	7-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT	- 22 175 003 005,88	-	- 22 175 003 005,88	7 059 129 278,73	- 22 276 731 645,02	- 15 217 602 366,29
695/6	Impôts exigibles sur résultats ordinaires						
693/3	Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires	- 64 769 040,75		- 64 769 040,75	- 58 392 174,66		- 58 392 174,66
	total des produits des activités ordinaires (c)	23 466 874 109,07	788 222 230,87	24 255 096 339,93	30 404 136 955,87	691 417 096,18	31 095 554 052,05
	total des charges des activités ordinaires (d)	45 772 036 980,48	31 654 823 788,78	77 426 860 769,26	23 286 615 502,49	22 968 148 741,20	46 254 764 243,69
	8-RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRE (C-D)	- 22 305 162 871,41	- 30 866 601 557,91	- 53 171 764 429,33	7 117 521 453,39	- 22 276 731 645,02	- 15 159 210 191,63
77	Eléments extraordinaire (produits)						
67	Eléments extraordinaire (charges)	1 730 047,33		1 730 047,33	3 942 780,43		3 942 780,43
	9-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	- 1 730 047,33	-	- 1 730 047,33	- 3 942 780,43	-	- 3 942 780,43
	10-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	- 22 306 892 918,74	- 30 866 601 557,91	- 53 173 494 476,65	7 113 578 672,96	- 22 276 731 645,02	- 15 163 152 972,06

الملحق رقم (10): جدول التدفقات النقدية 2020



SONATRACH s.p.a
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2020)

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE DIVISION EXPLORATION BOUMERDES		
Rubriques	Exercice 2020	Exercice 2019
Flux de trésorerie provenant de activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	- 56 960 188 458,57	- 46 001 338 618,01
Ajustement pour :		
Amortissements et provisions	3 032 964 159,34	16 488 849 619,57
variation des impôts différés	- 58 063 078,55	- 85 758 992,54
Quote-part des subventions virées au résultat		
variation des stocks	- 424 633,22	9 268 996,57
variation des clients et autres créances	- 1 802 656,85	95 598 841,07
variation des fournisseurs	- 6 977 894 295,91	- 3 247 123 472,87
Plus ou moins-values de cessions nettes déimpôts		
Report a nouveau et comptes de liaisons	28 239 700 333,64	- 38 116 303 462,81
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)	- 32 725 708 630,11	- 103 834 506 328,15
Flux de trésorerie provenant de opérations d'investissement		
Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles	- 29 907 497 817,59	- 50 577 888 824,87
Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles	16 596 418 506,13	99 777 861 412,88
Acquisitions d'immobilisations financières	- 38 958 173,05	- 107 107 810,16
Cessions d'immobilisations financières	65 476 975,71	66 016 136,73
Subventions d'équipement et d'investissement		
Indidence des variations de périmètre de consolidations (1)		
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)	- 13 284 560 508,79	49 158 880 914,58
Flux de trésorerie liés aux opérations financement		
variation des capitaux propres		
variation des emprunts et dettes financières		
Affectations du résultat (n-1)		
Coupons et dividendes		
Reserves facultatives	46 001 338 618,01	54 745 670 781,09
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (c)	46 001 338 618,01	54 745 670 781,09
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)	- 8 930 520,89	70 045 367,52
trésorerie d'ouverture	70 555 706,41	510 338,89
trésorerie de clôture	61 625 185,52	70 555 706,41
Indidence des variations de cours des devises (1)		
variations de trésorerie	- 8 930 520,89	70 045 367,52

الملحق رقم (11): جدول التدفقات النقدية 2021



SONATRACH s.p.a
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2021)

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE DIVISION EXPLORATION BOUMERDES		
Rubriques	Exercice 2021	Exercice 2020
Flux de trésorerie provenant de activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	- 15 163 152 972,06	- 56 960 188 458,57
Ajustement pour :		
Amortissements et provisions	- 7 790 358 847,38	3 032 964 159,34
variation des impots différés	- 58 392 174,66	58 063 078,55
Quote-part des subventions virées au résultat		
variation des stocks	3 042 027,14	- 424 633,22
variation des clients et autres créances	7 874 663,73	- 1 802 656,85
variation des fournisseurs	- 4 088 538 496,12	- 6 977 894 295,91
Plus ou moins-values de cessions nettes déimpôts		
Report a nouveau et comptes de liaisons	- 55 932 697 768,93	28 239 700 333,64
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)	- 83 022 223 568,29	- 32 725 708 630,11
Flux de trésorerie provenant de opérations d'investissement		
Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles	- 22 913 494 639,71	- 29 907 497 817,59
Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles	49 161 650 426,84	16 596 418 506,13
Acquisitions d'immobilisations financières	- 98 869 444,68	- 38 958 173,05
Cessions d'immobilisations financières	71 672 955,61	65 476 975,71
Subventions d'équipement et d'investissement		
Indidence des variations de périmètre de consolidations (1)		
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)	26 220 959 298,06	- 13 284 560 508,79
Flux de trésorerie liés aux opérations financement		
variation des capitaux propres		
variation des emprunts et dettes financières		
Affectations du résultat (n-1)		
Coupons et dividendes		
Reserves facultatives	56 960 188 458,57	46 001 338 618,01
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (c)	56 960 188 458,57	46 001 338 618,01
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)	158 924 188,35	- 8 930 520,89
trésorerie d'ouverture	61 625 185,52	70 555 706,41
trésorerie de clôture	220 549 373,87	61 625 185,52
Indidence des variations de cours des devises (1)		
variations de trésorerie	158 924 188,35	- 8 930 520,89

الملحق رقم (12): جدول التدفقات النقدية 2022



SONATRACH s.p.a
DIVISION EXPLORATION BOUMERDES (2022)

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE DIVISION EXPLORATION BOUMERDES		
Rubriques	Exercice 2022	Exercice 2021
Flux de trésorerie provenant de activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	- 79 760 241 714,98	- 15 163 152 972,06
Ajustement pour :		
Amortissements et provisions	- 4 660 677 277,14	- 7 790 358 847,38
variation des impôts différés	- 97 153 561,12	- 58 392 174,66
Quote-part des subventions virées au résultat		
variation des stocks	1 527 850,69	3 042 027,14
variation des clients et autres créances	126 315 623,26	7 874 663,73
variation des fournisseurs	1 630 873 844,94	- 4 088 538 496,12
Plus ou moins-values de cessions nettes déimpôts		
Report a nouveau et comptes de liaisons	80 417 621 565,37	- 55 932 697 768,93
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)	- 2 341 733 669,03	- 83 022 223 568,29
Flux de trésorerie provenant de opérations d'investissement		
Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles	- 32 375 577 453,65	- 22 913 494 639,71
Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles	11 719 325 123,56	49 161 650 426,84
Acquisitions d'immobilisations financières	- 102 364 285,94	- 98 869 444,68
Cessions d'immobilisations financières	113 392 381,05	71 672 955,61
Subventions d'équipement et d'investissement		
Indidence des variations de périmètre de consolidations (1)		
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)	- 20 645 224 234,98	26 220 959 298,06
Flux de trésorerie liés aux opérations financement		
variation des capitaux propres		
variation des emprunts et dettes financières		
Affectations du résultat (n-1)		
Coupons et dividendes		
Reserves facultatives	22 744 729 458,09	56 960 188 458,57
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (c)	22 744 729 458,09	56 960 188 458,57
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)	- 242 228 445,92	158 924 188,35
trésorerie d'ouverture	330 824 060,80	61 625 185,52
trésorerie de clôture	88 595 614,88	220 549 373,87
Indidence des variations de cours des devises (1)		
variations de trésorerie	- 242 228 445,92	158 924 188,35

